



تحليل أثر الصدمات الخارجية على مؤشرات الأداء والاستقرار الاقتصادي في مصر في ضوء نموذج ماندل-فليمنج

إعداد

د. أسماء محمد حافظ عبد الحميد

مدرس بقسم الاقتصاد

كلية التجارة، جامعة المنصورة

asmaa_hafez@mans.edu.eg

المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية

كلية التجارة – جامعة دمياط

المجلد السادس – العدد الثاني – الجزء الرابع – يوليو ٢٠٢٥

التوثيق المقترح وفقاً لنظام APA:

عبد الحميد، أسماء محمد حافظ (٢٠٢٥). تحليل أثر الصدمات الخارجية على مؤشرات الأداء والاستقرار الاقتصادي في مصر في ضوء نموذج ماندل-فليمنج، المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية، كلية التجارة، جامعة دمياط، ٦(٢)، ٥٤٩-٥١٩.

رابط المجلة: <https://cfdj.journals.ekb.eg/>

تحليل أثر الصدمات الخارجية على مؤشرات الأداء والاستقرار

الاقتصادي في مصر في ضوء نموذج ماندل-فليمنج

د. أسماء محمد حافظ عبد الحميد

ملخص البحث:

شهد الاقتصاد المصري خلال العقود الأربعة الماضية انفتاحاً متزايداً على الاقتصاد العالمي، مما جعله أكثر عرضة لتأثيرات الصدمات الخارجية بمختلف أنواعها. ويسعى هذا البحث إلى تحليل أثر هذه الصدمات على مؤشرات الأداء والاستقرار الاقتصادي في مصر خلال الفترة (1980-2023)، بالاستناد إلى نموذج ماندل-فليمنج الذي يوضح انتقال الأثر عبر ثلاث قنوات رئيسية: سوق السلع والخدمات، وسوق النقد، وميزان المدفوعات، في ظل اقتصاد مفتوح. ويرتكز البحث على أربعة مؤشرات رئيسية: معدل النمو الاقتصادي، ومعدل التضخم، وسعر الصرف، والميزان التجاري. وقد أظهرت النتائج أن الصدمات السالبة – مثل الأزمات المالية، والصراعات الجيوسياسية، والأوبئة – انعكست سلباً على هذه المؤشرات من خلال تباطؤ النمو الاقتصادي، وتسارع التضخم، وتراجع قيمة الجنيه، واتساع العجز التجاري. وفي المقابل، ساهمت بعض الصدمات الموجبة – كطفرة التكنولوجيا وازدهار التجارة العالمية – في تحسين مؤقت للأداء دون إحداث تحول هيكلي مستدام. كما كشفت النتائج أن الاقتصاد المصري يتمتع بانفتاح نسبي مع مرونة أكبر في سعر الصرف بعد تعويم الجنيه عام 2016، إلا أن فاعلية السياسات الاقتصادية تظل محدودة بفعل تدخلات البنك المركزي والقيود الهيكلية، لا سيما على السياسة المالية في ظل الحيز المالي الضيق وارتفاع الدين العام، في حين تبرز السياسة النقدية كأداة أكثر فاعلية في بيئة سعر صرف مرنة، ويتسق هذا الواقع إلى حد كبير مع افتراضات نموذج ماندل-فليمنج. ويخلص البحث إلى أن تعزيز فاعلية السياسات الاقتصادية يتطلب تحسين البيئة المؤسسية، وتنويع مصادر النمو، وتقليل الاعتماد الخارجي، وتطوير آليات فعالة للإنذار المبكر، بما يدعم استقرار الاقتصاد الكلي واستدامة النمو على المدى الطويل.

كلمات مفتاحية: الصدمات الخارجية، الأداء والاستقرار الاقتصادي، نموذج ماندل-فليمنج، مصر.

مقدمة:

لقد حظيت الصدمات الخارجية باهتمام واسع على المستوى العالمي خاصة في السنوات الأخيرة بعد توالي وتكرار هذه الصدمات، والصدمات الخارجية يصعب التحكم فيها، لأنها تكون خارجة عن إدارة النظام الاقتصادي الداخلي للدولة، إذ أنها تعبر عن وقوع أحداث غير متوقعة تؤثر بدرجة أو بأخرى على الاقتصاد وبصورة إيجابية أو سلبية، فهي تعبر عن حدث فجائي نتيجة عوامل خارجية، لا تفسرها الأبعاد الاقتصادية المحلية، ولكنها تنعكس بالضرورة على الظواهر الاقتصادية الداخلية في كافة دول العالم سواء المتقدمة أو النامية (Bruglio, 2016).

وقد شمل الاقتصاد العالمي العديد من الصدمات الخارجية خلال العقود الماضية، التي من أهمها الصدمات الجيوسياسية مثل الحروب ومن أمثلتها الحرب العالمية الثانية خلال السنوات (1939-1945)، وأحداث الحادي عشر من سبتمبر عام 2001 في الولايات المتحدة، والحرب الروسية-الأوكرانية عام 2022. هذا بالإضافة إلى صدمات الكوارث الطبيعية مثل إعصار كاترينا عام 2005، وزلزال توهوكو وتسونامي عام 2011 في اليابان، فضلاً عن الصدمات المالية العالمية مثل الكساد الأعظم في ثلاثينيات القرن العشرين، والأزمة المالية العالمية عام 2008-2009، كذلك صدمات الانتشار العالمي للأوبئة والأمراض المعدية مثل انتشار جائحة إنفلونزا الطيور H5N1 عام 1997، وإنفلونزا الخنازير H1N1 عام 2009، وكوفيد-19 عام 2020 (Soluk, 2022). هذا بالإضافة إلى صدمات الناتج العالمي مثل تحقيق معدلات نمو عالمي سالبة بعد الأزمة المالية العالمية عام 2008-2009 (Todorov et al., 2019).

كذلك من الأمثلة الهامة على الصدمات الخارجية صدمات أسعار النفط العالمية والتي تعنى الانخفاض الشديد أو الارتفاع الشديد في أسعار النفط، على سبيل المثال، الانخفاض الذي شهده سعر خام برنت بسبب الأزمة الاقتصادية العالمية عام 2008-2009 ليصل إلى 36.61 دولارًا للبرميل عام 2009 مقابل 146.08 دولارًا للبرميل في يوليو عام 2008 (Zhang et al., 2018).

هذا بالإضافة إلى صدمات التجارة العالمية وتعد الحروب التجارية المستمرة بين الولايات المتحدة والصين منذ يناير عام 2018 من الأمثلة الهامة على هذا النوع من الصدمات (Raghavan & Devadason, 2020). فضلاً عن صدمات معدلات الفائدة العالمية ولعل أهم أمثلتها قيام الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي، خلال الأزمة المالية العالمية عام 2008-2009، بخفض معدلات الفائدة بشكل حاد ومفاجئ في محاولة لتحفيز الاقتصاد ومنع انهيار الأسواق المالية من حوالي 5.25% عام 2007 إلى ما يقارب 0% عام 2008، وهو أدنى مستوى في التاريخ الأمريكي (Bazhenova & Bazhenova, 2016).

وأخيراً صدمات التطور التكنولوجي التي تنتج عن الابتكارات والتكنولوجيا والاكتشافات العلمية الجديدة، ومن أمثلتها الهامة صدمات ثورة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات¹ (ICT) في مطلع الألفية الجديدة بداية من عام 2000 والتي ترتب عليها ظهور مصطلح الاقتصاد الجديد "New Economy" (Li et al., 2022).

وكما تبين شهد الاقتصاد العالمي خلال العقود الماضية موجات متعددة من الصدمات الخارجية، تمثلت في أزمات مالية دولية، وتقلبات حادة في أسعار الطاقة والسلع الأساسية، وصراعات إقليمية، وانتشار الأوبئة، ما كان له بالغ الأثر على اقتصادات الدول بدرجات متفاوتة. وقد أثرت هذه الصدمات على كل من مؤشرات الأداء الاقتصادي (مثل معدل النمو الاقتصادي، التضخم، البطالة) وكذلك مؤشرات الاستقرار الكلي (مثل عجز الموازنة، الدين العام، الاستقرار النقدي).

وفي ظل هذه البيئة العالمية المتقلبة، يتأثر الاقتصاد المصري بشكل خاص نظراً لارتباطه الوثيق بالاقتصاد العالمي نتيجة اعتمادها على عدة عوامل خارجية مثل التجارة الدولية، والاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر، والسياحة، وتحويلات المصريين العاملين بالخارج، وأسواق الطاقة. وقد أدى هذا الارتباط الوثيق إلى تأثر الاقتصاد المصري بالصدمات الخارجية بشكل كبير سواء الإيجابية منها مثل صدمة ثورة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (ICT) في مطلع الألفية الجديدة بداية من عام 2000، وصدمة التجارة العالمية خلال السنوات (2004-2008) حيث شهدت مصر نمواً ملحوظاً في الصادرات السلعية والخدمات، أو السلبية مثل الصدمة الجيوسياسية المتمثلة في أحداث الحادي عشر من سبتمبر عام 2001، والصدمة المالية العالمية عام 2008-2009، فضلاً عن صدمات انتشار العالمي للأوبئة والأمراض المعدية مثل انتشار جائحة إنفلونزا الطيور H5N1 عام 1997، وإنفلونزا الخنازير H1N1 عام 2009، وكوفيد-19 عام 2020. ومن هنا، تبرز مشكلة البحث في محاولة تحليل وتفسير أثر الصدمات الخارجية على مؤشرات الأداء الاقتصادي والاستقرار الكلي في مصر خلال الفترة (1980-2023)، في ضوء الانفتاح الاقتصادي وتأثر مصر بالعوامل العالمية غير المتوقعة، وذلك استناداً إلى نموذج ماندل-فليمنج الذي يوضح آليات انتقال الصدمات في الاقتصاد المفتوح.

وتتمثل أهمية البحث في كونه يدرس تأثير الصدمات الخارجية المتنوعة على مؤشرات الأداء والاستقرار الاقتصادي في مصر خلال فترة طويلة تمتد من عام 1980 حتى عام 2023، مما يساعد على فهم كيفية تأثر الاقتصاد المصري بالأحداث العالمية غير المتوقعة مثل الأزمات المالية، وتقلبات أسعار النفط، والصراعات الجيوسياسية، والأوبئة، وهو ما يزود صناع القرار برؤى واضحة لتعزيز السياسات الاقتصادية وزيادة قدرة الاقتصاد على الصمود أمام هذه الصدمات، فضلاً عن إسهامه في سد فجوة بحثية في الأدبيات المتعلقة بالاقتصاد المصري والدول النامية بشكل عام، كما يُعد إدماج نموذج ماندل-فليمنج في التحليل إطاراً نظرياً مهماً لفهم آلية تأثر الاقتصاد المصري بالصدمات الخارجية، وهو ما يضيف بعداً تفسيرياً معمقاً لنتائج الدراسة.

¹ Information and Communication Technology.

أما عن منهجية البحث فيعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي ويستخدم الأسلوب الاستنباطي والأسلوب الاستقرائي؛ حيث يُستخدم الأسلوب الاستنباطي في تناول وتحليل الإطار النظري المتعلق بالصدمات الخارجية، وآليات انتقال أثرها إلى الاقتصادات الوطنية، مع التركيز على كيفية تأثيرها على مؤشرات الأداء والاستقرار الاقتصادي، بالاستناد إلى نموذج ماندل-فليمينج كنموذج يوضح التفاعلات بين السياسات النقدية والمالية وسوق الصرف في الاقتصاد المفتوح. أما الأسلوب الاستقرائي فيُستخدم لتحليل البيانات الخاصة بالاقتصاد المصري خلال الفترة (1980-2023)، بهدف استخلاص العلاقة الفعلية بين الصدمات الخارجية والمتغيرات الاقتصادية الكلية في مصر، وذلك من خلال دراسة تطور هذه المؤشرات خلال فترات الأزمات والصدمات العالمية المختلفة.

وينقسم البحث إلى خمسة أجزاء بجانب مقدمة البحث: أولاً: عرض الإطار النظري للصدمات الخارجية. ثانياً: عرض نموذج ماندل-فليمينج وتحليل نظري لتطبيقه على الاقتصاد المصري. ثالثاً: عرض الأدبيات الاقتصادية السابقة لتوضيح أثر الصدمات الخارجية الإيجابية والسلبية على اقتصادات الدول المختلفة. رابعاً: تحليل أثر الصدمات الخارجية على أهم مؤشرات الأداء والاستقرار الاقتصادي في مصر خلال السنوات (1980-2023). وأخيراً نتائج وتوصيات الدراسة.

أولاً: الإطار النظري للصدمات الخارجية:

تُعدّ الصدمات الخارجية أحد أبرز التحديات التي تواجه الاقتصادات الوطنية، لاسيّما في الدول النامية، لما تنتم به من خصائص معقدة تجعل من إدارتها والتعامل معها أمراً بالغ الصعوبة. وتتجلى أبرز هذه الخصائص في عدم القابلية للتنبؤ، حيث تنشأ الصدمة غالباً بشكل مفاجئ نتيجة عوامل خارج نطاق السيطرة المحلية، كما أن سرعة انتقالها بين الاقتصادات بفعل الانفتاح التجاري والمالي العالمي تزيد من حدة أثرها. ومن سمات هذه الصدمات أيضاً التأثير غير المتكافئ، إذ تختلف مستويات التأثير وفقاً لفرات الاقتصادات المختلفة على الاستيعاب والتكيف، وهو ما يجعل الدول النامية أكثر عرضة للتقلبات. ويضاف إلى ذلك التمييز بين الصدمات المؤقتة وتلك ذات الطابع الهيكلي؛ فبينما تنتهي بعض الصدمات بانتهاء السبب المباشر لها، تنسب أخرى في تغييرات هيكلية طويلة الأمد على مستوى الاقتصاد الكلي، مما يتطلب استجابات سياسية أكثر عمقاً واستدامة (Briguglio, 2016).

وانطلاقاً من هذه الخصائص، تقتضي دراسة الصدمات الخارجية تحليلاً دقيقاً لقنوات انتقال آثارها إلى الاقتصاد الوطني، نظراً لتعدد تلك القنوات واختلافها باختلاف نوع الصدمة ودرجة انخراط الدولة في النظام الاقتصادي العالمي. فعلى سبيل المثال، تؤدي الصدمات الجيوسياسية كالحروب والصراعات الإقليمية إلى تراجع ملحوظ في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر نتيجة ارتفاع مستويات المخاطر، كما تُفضي إلى انخفاض عائدات السياحة وتقييد حركة التجارة وسلاسل الإمداد العالمية. وتنعكس هذه الآثار أيضاً في صورة ضغوط تضخمية ناتجة عن ارتفاع أسعار الغذاء والطاقة عالمياً (تضخم مستورد). وقد تمتد التداعيات لتشمل انخفاض تحويلات العاملين بالخارج، خاصة إذا وقعت الصراعات في دول تستضيف أعداداً كبيرة من العمالة المهاجرة (Mbukanma et al., 2019).

أما الكوارث الطبيعية كالزلازل والأعاصير، فهي تتسبب في اضطراب سلاسل التوريد الدولية وارتفاع أسعار بعض السلع الأساسية في الأسواق العالمية، وهو ما يزيد من تكاليف الاستيراد، كما تؤثر على قدرة الدولة على تصدير بعض المنتجات الزراعية أو الصناعية، وتؤدي في الوقت نفسه إلى زيادة الضغط على الموازنة العامة في ظل الحاجة لتوفير بدائل غذائية أو لوجستية بشكل عاجل (Ye & Abe, 2012).

وتُعدّ الصدمات المالية العالمية من أكثر الصدمات تأثيراً وانتقالاً عبر الأسواق الناشئة، حيث تؤدي إلى انسحاب رؤوس الأموال الأجنبية وتراجع الثقة في الأسواق، كما تتسبب في انكماش الاستثمارات وتقلص تحويلات العاملين بالخارج في حال تأثر اقتصادات الدول المضيفة. وتؤدي هذه الصدمات عادة إلى اضطرابات مباشرة في أسواق المال المحلية من خلال ما يُعرف بعدوى الأزمات المالية، مما يضع ضغوطاً على الاستقرار النقدي والمالي (Aizenman et al., 2017).

وفي سياق متصل، تأتي صدمات انتشار الأوبئة كأحد أخطر أنواع الصدمات التي أثبتت قدرتها على شل النشاط الاقتصادي عالمياً. فمع ظهور جائحة مثل كوفيد-19 عام 2020، شهدت الاقتصادات تراجعاً غير مسبوق في قطاعات السياحة والنقل والخدمات، إلى جانب تعطل التجارة الدولية وسلاسل الإمداد، مما أثر على الاستهلاك المحلي والإنتاج، وأجبر الحكومات على زيادة الإنفاق العام ورفع مستويات الدين لمواجهة الاحتياجات الصحية والاجتماعية الطارئة (Ruiz Estrada et al., 2023).

كذلك، تؤدي صدمات الناتج العالمي، مثل فترات الانكماش العميق بعد الأزمات المالية، إلى تراجع الطلب الخارجي على صادرات الدول النامية، وهو ما ينعكس على الأداء الاقتصادي الكلي خاصة في الاقتصادات المعتمدة على التصدير أو على إيرادات قناة السويس، كما تؤدي إلى تقلص حجم التدفقات الرأسمالية، مما يزيد من الضغوط على ميزان المدفوعات (Bazhenovo & Bazhenovo, 2016).

أما صدمات أسعار النفط، فهي تمثل حالة خاصة بالنظر إلى تأثيراتها المزدوجة على الدول المستوردة والمصدرة. ففي حالة ارتفاع الأسعار، تعاني الدول المستوردة من ارتفاع تكاليف الطاقة وزيادة عبء الدعم وتفاقم معدلات التضخم. وفي المقابل، يؤدي انخفاض الأسعار إلى تراجع تحويلات العاملين من الدول النفطية، وانخفاض الاستثمار الأجنبي القادم من تلك الدول (Aimer, 2019).

وفيما يتعلق بصدمات التجارة العالمية، مثل الحروب التجارية أو القيود الحمائية، فإنها تؤدي إلى اضطراب التدفقات التجارية، وتؤثر سلباً على صادرات الدول النامية التي تعتمد على النفاذ للأسواق العالمية، كما قد تسهم في تغيير أسعار الصادرات أو فرض رسوم جمركية تؤثر على القدرة التنافسية (Fahad & Abdurrazaq, 2022).

وتُعد صدمات أسعار الفائدة العالمية من العوامل المؤثرة أيضاً، حيث تؤدي زيادات الفائدة في الاقتصادات المتقدمة إلى هروب رؤوس الأموال نحو الأصول الآمنة، مما يضع ضغوطاً على سعر الصرف والاحتياطي من النقد الأجنبي، كما ترتفع كلفة خدمة الدين الخارجي على الحكومة والقطاع الخاص (Bazhenovo & Bazhenovo, 2016).

وأخيراً، تُحدث صدمات التطور التكنولوجي تغييرات عميقة في هيكل الإنتاج والطلب العالمي، وتتسبب في تسارع فجوة التنمية الرقمية بين الدول، مما يعزز من تفاوت فرص النمو، ويؤثر على القدرة التنافسية لاقتصادات لم تلحق بعد بركب الثورة التكنولوجية. كما قد تترتب على هذه الصدمات تحولات في سوق العمل المحلي نتيجة الأتمتة والتحول نحو الاقتصاد الرقمي، بما يفرض تحديات هيكلية على الدولة (Adak, 2015).

ثانياً: نموذج ماندل-فليمنج في الاقتصاد المفتوح (Mundell-Fleming Model): تحليل نظري لتطبيقه على الحالة المصرية

في مطلع عقد الستينيات، قام كل من روبرت ماندل وماركوس فليمنج (Robert Mundell & Marcus Fleming) بتطوير نموذج نظري يُعرف باسم نموذج ماندل-فليمنج، وذلك لتوسيع النموذج الكينزي التقليدي ليشمل الاقتصاد المفتوح في ظل وجود حركة لرؤوس الأموال. ويُعد هذا النموذج امتداداً لتحليل السياسات الاقتصادية الكلية في إطار تفاعل ثلاثة أسواق رئيسية: سوق السلع والخدمات (منحنى IS)، وسوق النقود (منحنى LM)، وميزان المدفوعات (منحنى BP)، ويُستخدم هذا النموذج لتحليل فاعلية السياسات المالية والنقدية في ظل أنظمة سعر صرف مختلفة (ثابت أو مرن)، مع الأخذ في الاعتبار درجة انفتاح الاقتصاد ومدى تحرّك رؤوس الأموال. ويُظهر النموذج كيف أن فعالية كل سياسة تتوقف على نظام سعر الصرف السائد ومرونة تدفقات رؤوس الأموال.

وتبرز أهمية هذا النموذج عند تطبيقه على الاقتصاد المصري، الذي يَتميّز بدرجة انفتاح متوسطة على الاقتصاد العالمي، مع وجود ضغوط دورية على ميزان المدفوعات، وتأثير كبير بالصدمات الخارجية مثل تقلبات أسعار السلع العالمية، وتحولات الاستثمار الأجنبي، والتحويلات من الخارج. لذا، فإن نموذج ماندل-فليمنج يُعد إطاراً تحليلياً مناسباً لفهم حدود وفعالية السياسات الاقتصادية في مصر، خاصة في ظل تبني سياسات تحرير سعر الصرف وزيادة مرونة حركة رؤوس الأموال خلال العقود الأخيرة. ووفقاً لدراسات (Fleming (1962 ؛ Mundell (1963 ؛ Frenkel & Razin, (1987) يشمل النموذج عدة عناصر يمكن بيانها على النحو التالي:

1- التوازن العام في نموذج ماندل فليمنج (IS-LM-BP):

أ- سوق السلع والخدمات (منحنى IS):

يتحقق التوازن في سوق السلع والخدمات عندما يتعادل الطلب الكلي مع العرض الكلي، أي عندما يتساوى الإنفاق الكلي مع الدخل الكلي للاقتصاد. ويشمل الطلب الكلي: الاستهلاك (C)، الاستثمار (I)، الإنفاق الحكومي (G)، وصافي الصادرات (X - M). ويمكن بيان معادلة IS التي تظهر العلاقة بين الناتج (Y) وسعر الفائدة (i) في الاقتصاد المحلي على النحو التالي:

$$Y = C(Y - T) + I(i) + G + NX(e) \quad (1)$$

وتوضح هذه المعادلة العلاقة بين الإنتاج (Y) وسعر الفائدة (i) في الاقتصاد المحلي. وتبين أن الناتج يتحدد بالاستهلاك (C) والاستثمار (I) والإنفاق الحكومي (G) وصافي الصادرات (NX) والضرائب (T) وكلها يفترض أنها دوال للإنتاج وسعر الفائدة، حيث تؤدي الزيادة في سعر الفائدة إلى انخفاض الاستثمار والاستهلاك، مما يؤدي إلى انخفاض الإنتاج.

ب- سوق النقد (منحنى LM):

يتحقق التوازن في سوق النقد عندما يتساوى العرض الكلي للنقد مع الطلب على النقد. ويمكن بيان معادلة LM التي تظهر العلاقة بين الناتج (Y) وسعر الفائدة (i) في سوق النقد في الاقتصاد المحلي على النحو التالي:

$$\frac{M}{P} = L(i, Y) \quad (2)$$

حيث أن: M المعروض النقدي الاسمي، P مستوى السعر، و L(I, Y) الطلب على الأرصدة النقدية الحقيقية كدالة في سعر الفائدة والناتج. وتوضح هذه المعادلة العلاقة بين عرض النقود (M) ومستوى السعر (P) في سوق النقد، وتنص على أن عرض النقود يساوي الطلب على النقد، وهو دالة في سعر الفائدة والإنتاج، بحيث تؤدي الزيادة في الإنتاج أو انخفاض سعر الفائدة إلى زيادة الطلب على النقود، مما يؤدي إلى زيادة المعروض من النقود.

ج- ميزان المدفوعات (BP):

يشكل ميزان المدفوعات حجر الزاوية في نموذج ماندل-فليمنج، إذ يعبر عن مجموع المعاملات الاقتصادية بين الدولة وبقية دول العالم. ويتكون من عنصرين رئيسيين: أولهما الحساب الجاري (NX) ويمثل الفرق بين الصادرات والواردات من السلع والخدمات، وثانيهما صافي تدفقات رؤوس الأموال (NCF) العمليات المالية عبر الحدود مثل شراء الأصول والسندات. ويمكن التعبير عنه رياضياً كالتالي:

$$BP = NX + NCF \quad (3)$$

حيث يمثل BP ميزان المدفوعات، كما أن الحساب الجاري يتأثر بعدة عوامل، أبرزها الدخل المحلي Y، والدخل الأجنبي Y_f، وسعر الصرف الحقيقي ER، الذي يحسب كالتالي:

$$ER = E \times \frac{P_f}{P} \quad (4)$$

حيث E هو سعر الصرف الاسمي، و P و P_f هما مستويات الأسعار المحلية والأجنبية على التوالي. ومن ثم، فإن التغير في سعر الصرف الحقيقي يؤثر بشكل مباشر على الحساب الجاري، وبالتالي على ميزان المدفوعات، وهو ما يشكل حلقة أساسية في تفسير ديناميكيات النموذج.

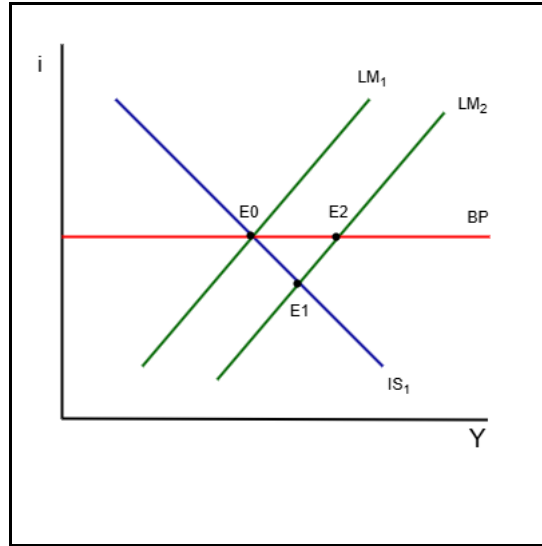
د- فرضيات نموذج ماندل-فليمنج:

يعتمد نموذج ماندل-فليمنج على مجموعة من الفرضيات التي تحدد كيفية انتقال أثر السياسات والصدمات في اقتصاد مفتوح. وفيما يلي أبرز هذه الفرضيات التي تركز عليها الدراسة لتفسير تفاعل الاقتصاد المصري مع المتغيرات الخارجية.

- اقتصاد صغير ومفتوح: يفترض النموذج أن الاقتصاد صغير بحيث لا تؤثر أنشطته الاقتصادية على أسعار الفائدة العالمية.
 - جمود الأسعار: تفترض الدراسة أن الأسعار والأجور لا تتكيف فوراً مع التغيرات الاقتصادية، مما يجعل السياسات المالية والنقدية فعالة على المدى القصير.
 - حرية حركة رأس المال: يفترض النموذج أنه يمكن لرأس المال التحرك بحرية داخل وخارج الدولة دون قيود أو ضوابط.
 - أنظمة سعر صرف ثابت أو مرن: يفترض النموذج أنه يمكن تطبيقه على نظامي سعر الصرف الثابت أو المرن، مع اختلاف فعالية السياسات الاقتصادية في كل منهما. وتختلف آثار السياسات النقدية والمالية في ظل نظامي سعر الصرف الثابت والمرن.
- ففي نظام سعر الصرف الثابت، تكون السياسة المالية أكثر فاعلية من السياسة النقدية، حيث تؤدي زيادة الإنفاق الحكومي إلى ارتفاع الطلب الكلي والناتج الاقتصادي مباشرة. بينما تفشل السياسة النقدية في تغيير سعر الفائدة وتحفيز الاستثمار، لأن تدفقات رأس المال تتكيف تلقائياً للحفاظ على ثبات سعر الصرف.
- أما في نظام سعر الصرف المرن، تصبح السياسة النقدية الأداة الأقوى، إذ يؤثر تغيير سعر الفائدة على تدفقات رؤوس الأموال وسعر الصرف، مما ينعكس على صافي الصادرات والناتج الاقتصادي. بينما تفقد السياسة المالية بعضاً من فعاليتها، حيث أن زيادة الإنفاق الحكومي قد تسبب ارتفاعاً في قيمة العملة، مما يضعف صافي الصادرات.

2- التوازن العام في نموذج ماندل فليمنج (IS-LM-BP) في ظل سعر صرف ثابت:

يمكن توضيح أثر صدمات السياسة النقدية من خلال نموذج ماندل-فليمنج بيانياً من خلال الشكل البياني (1)، حيث يمثل المحور الرأسي سعر الفائدة ويمثل المحور الأفقي الإنتاج الكلي، ويتحدد سعر الفائدة التوازني عند تقاطع منحنى IS مع منحنى LM وتؤدي الزيادة في المعروض النقدي إلى انتقال منحنى LM إلى اليمين مما يؤدي إلى انخفاض أسعار الفائدة. ويكون منحنى BP خط أفقي في حالة الاقتصاد المفتوح كما بينا سابقاً.



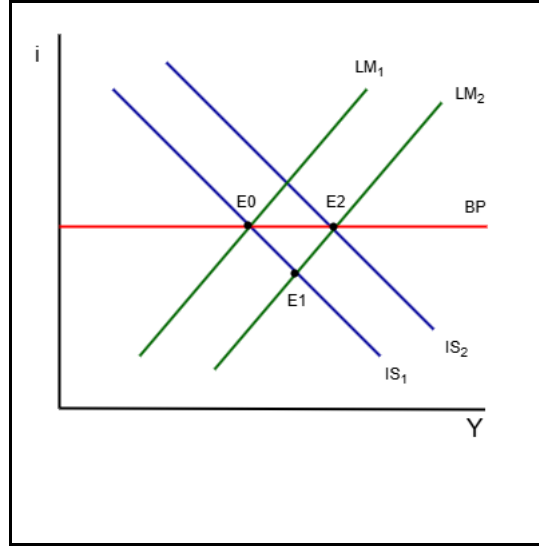
شكل (1) نموذج ماندل-فليمنج في حالة سعر الصرف الثابت

المصدر: Wickens, 2011, p 509.

ويتبين من الشكل البياني (1) أن حدوث صدمة نقدية توسعية سوف تنقل منحنى LM_1 الى LM_2 ، مما ينتج عنه انتقال نقطة التوازن من النقطة E_0 الى E_1 وهنا يظهر أن التوازن أقل من منحنى BP ، ونظراً لأن سعر الصرف ثابت فيكون التدخل الحكومي هنا مطلوب، بحيث تشتري الحكومة العملة المحلية وتبيع العملات الأجنبية، مما يؤدي الى انخفاض المعروض النقدي وبالتالي يعود منحنى LM الى نقطة التوازن الأصلية عند E_2 . لذلك يتضح هنا أن السياسة النقدية ليس لها تأثير قوي في هذه الحالة.

3- التوازن العام في نموذج ماندل فليمنج (IS-LM-BP) في ظل سعر صرف مرن:

أما في حالة سعر الصرف المرن فيتضح من الشكل البياني (2) أن حدوث صدمة نقدية توسعية سوف منحنى LM_1 الى LM_2 ، مما ينتج عنه انتقال نقطة التوازن من النقطة E_0 الى E_1 ، ومع ذلك، نظراً لأن أسعار الصرف تتسم بالمرونة في الأجل القصير، فيكون لدينا وضع مختلف حيث يؤدي عجز ميزان المدفوعات الى انخفاض قيمة العملة المحلية، ويؤدي ذلك الى زيادة صافي الصادرات (حيث يمكن للأجانب الآن شراء المزيد من منتجاتنا بنفس المبلغ من النقود)، مما سيؤدي الى انتقال منحنى IS_1 الى اليمين IS_2 ، ويتم الانتقال الى حالة التوازن النهائي عند النقطة E_2 ، ويظهر هنا أنه عند نفس المستوى من سعر الفائدة يزداد الناتج بشكل كبير، وبالتالي يتضح أن السياسة النقدية تعمل بشكل مثالي في ظل هذه الظروف.



شكل (2) نموذج ماندل-فليمنج في حالة سعر الصرف المرن

المصدر: Wickens, 2011, p 511.

ويتضح مما سبق، أنه في نظام سعر الصرف الثابت، تكون التغيرات في إجراءات السياسة النقدية المحلية غير فعالة إلى حد كبير في تحفيز الاقتصاد لأن سعر الصرف ثابت ولا يمكنه التكيف مع التغيرات في أسعار الفائدة. وفي نظام سعر الصرف المرن، يمكن أن يكون للتغيرات في السياسة النقدية المحلية تأثير أكبر على الاقتصاد، بحيث يمكن أن يتكيف سعر الصرف مع التغيرات في أسعار الفائدة ويؤثر على الميزان التجاري، ومع ذلك فإن درجة تدفق رأس المال تلعب أيضاً دوراً في تحديد فعالية السياسة النقدية، حيث يمكن لتدفقات رأس المال ذات الدرجة العالية أن تعوض آثار التغيرات في أسعار الفائدة المحلية.

4- تطبيق نموذج ماندل-فليمنج على الحالة المصرية:

يُعد الاقتصاد المصري نموذجاً مثالياً لتطبيق نموذج ماندل-فليمنج للاقتصادات المفتوحة، نظراً لعدة خصائص هيكلية ومؤسسية تميزه، أبرزها: انفتاحه المتزايد على الاقتصاد العالمي، واعتماده النسبي على مصادر تمويل خارجية مثل الاستثمار الأجنبي غير المباشر، وتحولات العاملين بالخارج، والسياحة، إلى جانب كونه اقتصاداً ناشئاً ذو نظام سعر صرف مرن نسبياً وسيولة نقدية محدودة.

وعلى مدار العقود الأربعة الماضية، شهد الاقتصاد المصري تحولات متكررة في نظام سعر الصرف، كان أبرزها قرار تحرير سعر الصرف في نوفمبر 2016 كجزء من برنامج الإصلاح الاقتصادي بالتعاون مع صندوق النقد الدولي، وقد أدى هذا القرار إلى إعادة تشكيل العلاقة بين السياسات الاقتصادية الكلية والصدمات الخارجية، وبناءً على العديد من الدراسات التي تناولت خصائص الاقتصاد المصري مثل تقرير البنك الدولي (World Bank, 2019) ودراسة (Mobarez & Eldeen (2022)، يمكن الاستفادة من نموذج ماندل-فليمنج لفهم سلوك الاقتصاد الكلي تحت نظام سعر الصرف المرن. ويتناول الجدول التالي مدى توافق فرضيات النموذج مع الواقع المصري.

جدول (1) مقارنة فرضيات نموذج ماندل-فليمنج بالواقع المصري

التفسير	مدى انطباقها على الاقتصاد المصري			فرضية النموذج	
	من عام 2020 حتى الآن	خلال الأعوام 2020-2016	قبل عام 2016		
رغم أن الاقتصاد المصري يُعد مفتوحاً نسبياً طوال العقود الأخيرة من حيث التجارة الخارجية والتحويلات المالية، فإن درجة الانفتاح المالي تحسّنت بعد عام 2016 مع تحرير سعر الصرف وزيادة تدفقات الاستثمارات الأجنبية، ما جعل الاقتصاد أقرب إلى نموذج الاقتصاد المفتوح الكامل، مع استمرار بعض القيود التنظيمية في فترات الأزمات.	لا تزال تنطبق رغم الصدمات	تنطبق بدرجة أعلى	تنطبق بدرجة واضحة	اقتصاد مفتوح	1
بعد قرار تعويم الجنيه في نوفمبر 2016، أصبح سعر الصرف أكثر مرونة ويخضع إلى آليات السوق إلى حد كبير. رغم ذلك، تدخلات البنك المركزي بين الحين والآخر للحد من التقلبات الكبرى ما زالت قائمة، مما يحد من المرونة الكاملة.	تنطبق بدرجة أكبر، رغم استمرار تدخلات محدودة	تنطبق جزئياً بعد التعويم، مع استمرار بعض التدخلات	لا تنطبق، حيث كان النظام أقرب إلي الثبات	سعر صرف مرن	2
حركة رؤوس الأموال في مصر تتسم بالمرونة نسبياً، خاصة فيما يتعلق بالأموال الساخنة والمضاربات على أسعار الفائدة. لكن هناك قيود وتشريعات تنظم بعض التدفقات الرأسمالية طويلة الأجل أو ذات الطبيعة الاستثمارية، مما يقلل من حرية الحركة الكاملة.	تنطبق بدرجة متوسطة مع بقاء بعض الضوابط الرأسمالية	تنطبق جزئياً مع تحسن نسبي في حرية الحركة	لا تنطبق، في ظل قيود كبيرة على الحركة	حركة رؤوس أموال حرة	3
السياسة النقدية للبنك المركزي المصري تلعب دوراً أساسياً في ضبط معدلات التضخم وسعر الفائدة، وخاصة تحت نظام سعر الصرف المرن، إذ يستخدم البنك المركزي أسعار الفائدة كأداة رئيسية للتأثير على التدفقات المالية والسيطرة على التضخم.	تنطبق بدرجة كبيرة، وأصبحت السياسة النقدية الأداة الرئيسية	تنطبق بدرجة أعلى مع تحسن قدرة السياسة النقدية على التأثير	تنطبق بدرجة محدودة نتيجة القيود المؤسسية والتنظيمية	قوة فعالية السياسة النقدية	4
على الرغم من أن السياسة المالية تمارس دوراً هاماً، إلا أن زيادة الإنفاق الحكومي قد تؤدي إلى ضغوط على سعر الصرف، مما يحفز هروب رؤوس الأموال ويقلل من تأثير السياسة المالية على الاستقرار الاقتصادي. لذا فإن فعاليتها تكون محدودة نسبياً مقارنة بالسياسة النقدية.	تنطبق بشكل واضح مع تفاقم عجز الموازنة وضعف الحيز المالي	تنطبق بدرجة أعلى مع تراجع دور السياسة المالية	تنطبق نسبياً في ظل ضغوط متزايدة على التمويل العام	ضعف فعالية السياسة المالية	5

المصدر: إعداد الباحثة.

وكما يتضح من جدول (1)، فإن فرضيات نموذج ماندل-فليمنج تنطبق على الاقتصاد المصري بدرجات متفاوتة عبر الفترات الزمنية المختلفة. ففي حين يتمتع الاقتصاد المصري بسمات الاقتصاد المفتوح، خاصة بعد عام 2016 مع تزايد انخراطه في الأسواق العالمية وتحرير سعر الصرف، فإن مرونة سعر الصرف وحركة رؤوس الأموال ما زالت تتأثر جزئياً بالتدخلات الحكومية والقيود التنظيمية، لا سيما في أوقات الأزمات. كذلك، برزت السياسة النقدية كأداة أكثر فاعلية في إدارة الاقتصاد الكلي، خاصة مع استخدامها النشط للتحكم في معدلات التضخم واستقطاب

رؤوس الأموال قصيرة الأجل، بينما ظلت فعالية السياسة المالية محدودة نتيجة ضغوط العجز المالي وتأثيراتها غير المباشرة على استقرار سوق الصرف. بناءً عليه، يمكن القول إن النموذج يمثل أداة تحليلية مناسبة لتفسير سلوك الاقتصاد المصري في ظل نظام سعر الصرف المرن، مع ضرورة مراعاة الخصائص المؤسسية والسياقات المحلية عند تطبيقه.

وبحسب النموذج، فإن الاقتصاد المفتوح الذي يتمتع بحرية حركة رؤوس الأموال وسعر صرف مرن يصبح أكثر عرضة لتقلبات الأسواق العالمية، ويعاني من ضعف فعالية أدوات السياسة النقدية في تحقيق التوازن الداخلي، نظرًا لإعطاء الأولوية لتحقيق التوازن الخارجي (أي استقرار سعر الصرف وكبح خروج رؤوس الأموال). وهو ما ينطبق بدرجة كبيرة على الحالة المصرية، التي تأثرت على مدار العقود الماضية بعدد من الصدمات الخارجية السالبة، من أبرزها: صدمة انخفاض أسعار النفط في منتصف الثمانينيات من القرن العشرين، والتي أدت إلى تراجع عوائد الصادرات النفطية وتحويلات العاملين بالخارج، فضلًا عن تباطؤ قطاع السياحة، ما انعكس في تراجع معدل النمو الاقتصادي (ElBeblawi, 2008). كما واجه الاقتصاد المصري آثارًا سلبية نتيجة حرب الخليج الأولى عام 1991، بالتزامن مع تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي، وما تبعه من سياسات انكماشية (Khorshid et al., 2011). وفي مطلع الألفية، تضررت مصر من الركود العالمي عقب أحداث 11 سبتمبر 2001، ثم صدمة ارتفاع أسعار الغذاء وانتشار الأوبئة (إنفلونزا الطيور والخنازير) خلال عامي 2008-2009، بالتزامن مع الأزمة المالية العالمية (Ramadan, 2009). وفي عام 2020، تسببت جائحة كوفيد-19 في تراجع حاد للنفقات الدولارية، واضطراب سعر الصرف، وارتفاع معدلات التضخم (Breisinger et al., 2020). وتكرر المشهد مع اندلاع الحرب الروسية-الأوكرانية عام 2022، التي أدت إلى ارتفاع أسعار الغذاء والطاقة وزيادة الضغوط على الميزان الخارجي، ما زاد من هشاشة الاقتصاد المصري أمام الصدمات العالمية (Gadallah & Mamduh, 2023). وتجدر الإشارة إلى أن بعض هذه الصدمات، خاصة تلك المرتبطة بتحويلات هيكليّة أو تغيرات جيوسياسية عميقة، قد يمتد تأثيرها إلى المدى المتوسط والطويل، وهو ما يتطلب دمج نماذج تحليلية أكثر تعقيدًا لتفسير آثارها بدقة، مثل نماذج التوازن العام أو نماذج النمو الديناميكي الهيكلي.

وفي المقابل، شهد الاقتصاد المصري صدمات موجبة ساهمت في تعزيز أدائه الكلي، مما يعكس حساسيته العالية للتغيرات في البيئة الاقتصادية العالمية. فعلى سبيل المثال، شكّلت ثورة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في مطلع الألفية الجديدة بداية من عام 2000 فرصة استراتيجية عززت نمو القطاعات الخدمية عالية القيمة، وجذبت استثمارات أجنبية نوعية، وأسهمت في تحسين سعر الصرف الحقيقي وزيادة الاحتياطيات الأجنبية، مما دعم النشاط الاقتصادي وقلل من الاعتماد على التدخلات التصحيحية (Kamel, 2021). كما أنه خلال الفترة (2004-2008) استفاد الاقتصاد من ازدهار التجارة العالمية، ما أدى إلى نمو ملحوظ في الصادرات السلعية والخدمية، خاصة في قطاعات الغاز الطبيعي، والسياحة، والخدمات اللوجستية، وهو ما دعم ميزان المدفوعات وحقق استقرارًا نسبيًا دون الحاجة إلى سياسات انكماشية.

وتُظهر هذه الحالات التطبيقية، التي تشمل صدمات خارجية سلبية وموجبة، مدى تفاعل الاقتصاد المصري بشكل وثيق مع افتراضات نموذج ماندل-فليمنج، لا سيما في ظل تعارض الأولويات بين استقرار الأسعار، وتحفيز النمو، والحفاظ على توازن القطاع الخارجي. فعلى سبيل المثال، أدت جائحة كوفيد-19 عام 2020 إلى تراجع حاد في النفقات الدولارية نتيجة لانكماش السياحة وتحويلات العاملين بالخارج، وهو ما تسبب في اضطراب سعر الصرف وارتفاع معدلات التضخم. وفي ظل مرونة سعر الصرف بعد تعويم الجنيه، انعكس هذا التراجع في شكل انخفاض في قيمة العملة المحلية، ما زاد من ضغوط الأسعار، وأضعف قدرة السياسة النقدية على تحقيق التوازن الداخلي، إذ اضطرت السلطات إلى رفع الفائدة لكبح التضخم ودعم العملة، رغم ما يسببه ذلك من آثار انكماشية على النمو الاقتصادي.

كما يوضح النموذج محدودية التنسيق بين السياستين المالية والنقدية في السياق المصري، إذ تواجه السياسة المالية صعوبات في تبني استجابات توسعية خلال الأزمات، بسبب ضيق الحيز المالي وارتفاع تكلفة الاقتراض، مما يزيد من الاعتماد على السياسة النقدية، ويضع مزيداً من الضغوط على البنك المركزي ويقيد استقلاليتها.

خلاصة القول، يوفر نموذج ماندل-فليمينج إطاراً نظرياً غنياً لتحليل تفاعل السياسات الاقتصادية الكلية في مصر مع الصدمات الخارجية، ويفسر آليات انتقال الأثر عبر كل من سعر الصرف، وميزان المدفوعات، ومستوى النشاط الاقتصادي، لا سيما في ظل التحديات المرتبطة بحركة رؤوس الأموال والاعتماد على مصادر تمويل خارجية قصيرة الأجل. كما يكشف عن الحاجة إلى إعادة هيكلة أدوات السياسة الاقتصادية لتقوية مرونتها وقدرتها على الصمود، من خلال تعزيز التنسيق المؤسسي، وتخفيف درجة الانكشاف على الأسواق العالمية.

وأخيراً وانطلاقاً من الإطار النظري لنموذج ماندل-فليمينج، يصبح من الممكن تحليل أثر أهم الصدمات الخارجية السالبة والموجبة على الاقتصاد المصري عبر دراسة أربعة مؤشرات رئيسية تعكس أداء الاقتصاد واستقراره في ظل التغيرات الدولية، وهي: معدل النمو الاقتصادي، ومعدل التضخم، وسعر الصرف، والميزان التجاري. وتكمن أهمية هذه المؤشرات في كونها تمثل مخرجات مباشرة أو غير مباشرة للتغيرات في ميزان المدفوعات، مما يجعلها أداة مناسبة لتوظيف النموذج النظري في تفسير وتحليل التطورات الاقتصادية التي شهدتها الاقتصاد المصري خلال العقود الأخيرة. وبناءً على ذلك، ينتقل البحث في الجزء الرابع إلى استعراض الإطار التحليلي والبيانات المستخدمة لدراسة هذه المؤشرات وتحليلها بشكل عملي.

ثالثاً: الأدبيات الاقتصادية السابقة التي تناولت أثر الصدمات الخارجية:

قد تتسبب بعض الصدمات الخارجية في تحسين مؤشرات الأداء الاقتصادي، لا سيما معدلات النمو الاقتصادي، ومن أبرز هذه الصدمات الإيجابية تلك المرتبطة بالتطور التكنولوجي. فقد أظهرت العديد من الدراسات وجود علاقة موجبة بين التقدم التكنولوجي والنمو الاقتصادي. على سبيل المثال، استخدمت دراسة Licheng (2011) البرنامج الإحصائي SPSS ونموذج الانحدار الخطي العادي (OLS) ² لتحليل العلاقة بين التقدم التكنولوجي والنمو الاقتصادي في ثلاث مناطق اقتصادية ساحلية رئيسية في الصين (بوهاي، ويانغتسي، واللؤلؤ) خلال الفترة (1994-2008)، وتوصلت إلى أن التقدم التكنولوجي يمثل أحد العوامل المحفزة للنمو الاقتصادي في هذه المناطق.

وفي السياق ذاته، هدفت دراسة Adak (2015) إلى تحليل العلاقة بين التقدم التكنولوجي والابتكار في الاقتصاد التركي، من خلال مرحلتين: الأولى اختبرت العلاقة بين التقدم التكنولوجي والابتكار خلال الفترة (1981-2013) باستخدام نموذج OLS، وتوصلت إلى وجود علاقة موجبة بين التقدم التكنولوجي وعدد طلبات براءات الاختراع كمؤشر على الابتكار. أما المرحلة الثانية، فاختبرت العلاقة بين عدد طلبات براءات الاختراع والنتائج المحلي الإجمالي خلال الفترة (1980-2012) باستخدام نموذج تصحيح الخطأ (ECM) ³، وأكدت النتائج وجود علاقة موجبة بين الابتكار والنمو الاقتصادي.

أما دراسة Wang & Xu (2021) فقد سعت إلى تقييم أثر الابتكار التكنولوجي على النمو الاقتصادي في الصين خلال الفترة (1990-2019)، مستخدمة نماذج OLS و WLS ⁴ وقد أظهرت النتائج أن زيادة الإنفاق الحكومي على الابتكار العلمي والتكنولوجي تسهم بشكل كبير في تحسين معدلات النمو الاقتصادي، مما يتفق مع نتائج الدراسات السابقة.

² Ordinary Least Squares.

³ Error Correction Models.

⁴ Weighted Least Squares.

على الجانب الآخر، غالبًا ما تُستخدم عبارة "الصدمات الخارجية" للإشارة إلى الأحداث التي تؤثر سلبًا على الأداء الاقتصادي. وفي هذا الإطار، أجمعت عدة دراسات على التأثير السلبي للصدمات الجيوسياسية، وعلى رأسها عدم الاستقرار السياسي. فقد قامت دراسة (Naleef & Masih (2018 بتحليل أثر عدم الاستقرار السياسي على بعض المؤشرات الاقتصادية الرئيسية، مثل النمو الاقتصادي، معدل البطالة، وسعر الصرف في ماليزيا خلال الفترة (1984-2017)، وأظهرت النتائج وجود أثر سلبي طويل الأجل لعدم الاستقرار السياسي على تلك المؤشرات، مؤكدةً بذلك أثره السلبي على النمو الاقتصادي.

كما استخدمت دراسة (Ayessa & Hakizimana (2021 نموذج الانحدار الذاتي للفترة الزمنية الموزعة (ARDL) لتحليل العلاقة بين عدم الاستقرار السياسي والنمو الاقتصادي في جمهورية الكونغو خلال الفترة (1986-2017)، وأشارت النتائج إلى أن عدم الاستقرار السياسي يمثل عقبة حقيقية أمام تحقيق نمو اقتصادي مستدام.

وأشارت دراسة (Dirks & Schmidt (2023 إلى نتائج مشابهة عند تحليل العلاقة بين عدم الاستقرار السياسي والنمو الاقتصادي في 34 دولة متقدمة خلال الفترة (1996-2020) باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للمتجهات VAR^٦ وطريقة العزوم المعممة GMM^٧، حيث تبين أن عدم الاستقرار السياسي يؤدي إلى انخفاض الناتج المحلي الإجمالي بنسبة تتراوح بين 4% و7% بعد خمس سنوات من حدوث الصدمة، ويرجع ذلك بشكل أساسي إلى تراجع مستويات الاستثمار والاستهلاك.

وفيما يتعلق بصدمات الكوارث الطبيعية، أظهرت الدراسات أيضًا تأثيرات سلبية على الأداء الاقتصادي. على سبيل المثال، تناولت دراسة (Panwar & Sen (2019 أثر الكوارث الطبيعية – ومنها الفيضانات والجفاف والعواصف والزلازل – على النمو الاقتصادي في 102 دولة عبر العالم (29 دولة متقدمة و73 دولة نامية) خلال الفترة (1981-2015)، باستخدام منهجية العزوم المعممة (GMM)، وخلصت الدراسة إلى أن الكوارث تؤثر سلبًا على النمو، لا سيما في الدول النامية.

وفي الإطار الإقليمي، وجدت دراسة (Owusu-Sekyere et al. (2021 تأثيرات سلبية مماثلة للكوارث الطبيعية على النمو الاقتصادي في عدد من دول جنوب أفريقيا خلال الفترة (2005-2019)، مشيرةً إلى أهمية التمييز بين التأثيرات المجمعة والفردية للكوارث.

كما أكدت دراسة (Naoaj (2023، التي استخدمت نماذج Pooled OLS والتأثيرات الثابتة Fixed effect، وجود أثر سلبي كبير للكوارث الطبيعية الشديدة على نمو الناتج المحلي الإجمالي والنمو الزراعي في كل من الدول النامية والمتقدمة خلال الفترة (1970-2019).

وفي مجال الصدمات المالية العالمية، أجمع الباحثون كذلك على طابعها السلبي. فقد توصلت دراسات مثل (Crafts & Fearon (2010 و (Albers (2018 إلى أن الكساد العظيم (1929-أواخر الثلاثينيات) خلف آثارًا سلبية عميقة على القطاعات المالية والنقدية عالميًا.

كما أظهرت دراسة (Kyophilavong (2012 باستخدام نموذج التوازن العام القابل للحساب (CGE)^٨ أن الأزمة المالية العالمية أثرت سلبًا على اقتصاد لاوس، حيث أدت إلى تراجع الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي والرفاهية والميزان التجاري.

⁵ Autoregressive Distributed Lag.

⁶ Vector Autoregressive Model.

⁷ Generalized Method of Moments.

⁸ Computable General Equilibrium.

وبالمثل وجدت دراسة (Cabral & Castellanos 2019)، والتي حللت تأثير الأزمة المالية العالمية 2008-2009 على الاتحاد الأوروبي، انخفاضاً بنسبة 7% في نصيب الفرد من الناتج المحلي خلال الفترة (1973-2012).

أما فيما يتعلق بصدمات انتشار الأوبئة والأمراض، فقد أكدت عدة دراسات آثارها السلبية على الاقتصاد العالمي. إذ وجدت دراسة (Burns et al. 2006) أن وباء إنفلونزا الطيور (H5N1) أدى إلى ركود اقتصادي عالمي، مع تأثر الدول النامية بشكل أكبر بسبب الكثافة السكانية والفقر.

وتوصلت دراسة (Loose et al. 2010)، باستخدام النموذج الاقتصادي الإقليمي "REMI"،^٩ والذي يوفر إطاراً ديناميكياً إقليمياً مبنياً على الصناعة وفقاً لنظام التصنيف الصناعي لأمريكا الشمالية (NAICS)^{١٠} للتنبؤ، إلى أن جائحتي إنفلونزا الطيور H5N1 والخنازير H1N1 تسببتا في تراجع الناتج المحلي الإجمالي نتيجة انخفاض إنتاجية العمال وارتفاع معدل الغياب والوفيات.

وأكدت دراسة (Smith et al. 2011) على الآثار السلبية لوباء الأنفلونزا على النمو الاقتصادي في المملكة المتحدة باستخدام نموذج CGE، في حين توصلت دراسة (Mckibbin & Fernando 2023) إلى أن جائحة كوفيد-19 عام 2020 أحدثت اضطرابات اقتصادية واجتماعية عميقة، وأثرت على العمالة، الناتج المحلي، الاستهلاك، الاستثمار، أسعار الفائدة، والتضخم، باستخدام نموذج التوازن العام G-Cubed متعدد القطاعات.

من جهة أخرى، قد تكون بعض الصدمات الخارجية ذات تأثير مزدوج (إيجابي أو سلبي)، حسب طبيعتها وسياق حدوثها. من ذلك صدمات الناتج العالمي، التي تناولتها دراسة (Audiguier 2012) حيث سعت إلى توضيح أثر الصدمة السلبية في الناتج العالمي، وتناولت الآثار قصيرة الأجل للأزمة المالية العالمية في عام 2008-2009 على معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي في عدد من الدول النامية. وقد خلصت إلى وجود تأثيرات سلبية متفاوتة على النمو الاقتصادي، يُعزى معظمها إلى التراجع الحاد في الطلب العالمي على الصادرات.

وعلى الجانب الآخر، تناولت دراسة (Bazhenova & Bazhenova 2016) صدمات الناتج العالمي باستخدام نموذج التوازن العام الديناميكي العشوائي (DSGE)^{١١}، حيث أظهرت أن الصدمة الإيجابية في الناتج العالمي تؤدي إلى زيادة نمو الناتج المحلي الإجمالي في أوكرانيا من خلال ارتفاع الطلب على صادراتها وزيادة الطلب على عوامل الإنتاج.

ومن ناحية أخرى، تمثل صدمات أسعار النفط العالمية نمطاً آخر من الصدمات الاقتصادية ذات التأثيرات المتباينة، إذ تختلف استجابة الدول لها بحسب كونها من الدول المصدرة أو المستوردة للنفط، وكذلك بحسب اتجاه التغير في أسعار النفط، سواء بالارتفاع أو الانخفاض. وفي هذا السياق، هدفت دراسة (Chigozie & Nyatanga 2020) إلى قياس أثر صدمات أسعار النفط على النمو الاقتصادي في نيجيريا، باستخدام نموذج SVAR^{١٢}، وقد أظهرت النتائج أن الصدمات السلبية لأسعار النفط تترك أثراً أكبر على النمو الاقتصادي مقارنة بالصدمات الإيجابية، كما أن تأثير هذه الصدمات ينتقل إلى النمو عبر قنوات مثل: سعر الصرف، المعروض النقدي، وسعر الفائدة.

كما أجرت دراسة (Borozaan & Cipicic 2022) تحليلاً لأثر أسعار النفط على الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في شركة SMOPEC في كرواتيا، خلال الفترة من الربع الأول عام 1995 إلى الربع الرابع عام 2019، باستخدام نموذج VAR وأظهرت النتائج أن صدمات أسعار النفط تؤثر مباشرة على النمو الاقتصادي، وأن التأثير السلبي للأسعار المنخفضة كان أكبر من التأثير الإيجابي للأسعار المرتفعة.

⁹ Regional Economic Modeling, Inc.

¹⁰ North American Industry Classification System.

¹¹ Dynamic Stochastic General Equilibrium.

¹² Structural Vector Autoregressive.

وفي السياق ذاته، درست (Shen et al. (2025 تأثير صدمات أسعار النفط على 60 اقتصاداً من مستوردي ومصدري النفط خلال الفترة (1985-2017) باستخدام نموذج SVAR، وتوصلت إلى أن تقلبات أسعار النفط تؤثر على الدول عبر قناتين: قناة مباشرة، وأخرى غير مباشرة من خلال المضاعف الاقتصادي. كما أظهرت أن القناة غير المباشرة تلعب دوراً جوهرياً في تفسير التأثيرات العالمية لحركة أسعار النفط، فبينما قد يعوض الطلب الخارجي المرتفع بعض الخسائر لدى مستوردي النفط، فإن منتجي النفط قد يستفيدون من ارتفاع الأسعار على المدى القصير، لكنهم يتعرضون لأضرار اقتصادية على المدى الطويل.

أما صدمات التجارة العالمية، فهي الأخرى تتميز بتنوع مصادرها وآثارها، إذ قد تنشأ من النزاعات التجارية بين القوى الاقتصادية الكبرى، أو من النزاعات الجيوسياسية، أو من اختلالات سلاسل الإمداد العالمية، خاصة المتعلقة بالنفط الخام. كما تختلف آثارها بين السلبية والإيجابية، تبعاً لشدة ومدى استمرارية الصدمة، وطبيعة السلع المتأثرة.

وقد تناولت العديد من الدراسات هذا الموضوع، منها دراسة (Jaaskela & Smith (2011 التي قيمت الأثر الكلي لأنواع مختلفة من الصدمات التجارية على الاقتصاد الأسترالي، حيث صنفتها إلى: صدمة الطلب العالمي، وصدمة سوق السلع الأولية، وصدمة العولمة. وأظهرت النتائج اختلاف مساهمة كل نوع من هذه الصدمات في مؤشرات الاقتصاد الكلي مثل التضخم، والناتج المحلي، وأسعار الفائدة، وسعر الصرف.

كذلك قامت دراسة (Rolim et al. (2022 بتحليل ديناميكيات الناتج المحلي، وتوزيع الدخل، والتضخم في اقتصاد مفتوح صغير يتعرض لصدمات تجارية خارجية مؤقتة. ركزت الدراسة على نوعين من الصدمات: صدمة في معدل نمو الناتج الأجنبي، وصدمة في معدل التضخم الأجنبي. وتوصلت النتائج إلى أن كلتا الصدمتين تؤديان إلى زيادة الصادرات وتحفيز الناتج المحلي، ولكن تأثيرهما على توزيع الدخل متضاد؛ إذ تؤدي صدمة الطلب الإيجابية إلى زيادة حصة الأجور وانخفاض معامل جيني، بينما تؤدي صدمة الأسعار الإيجابية إلى عكس ذلك. كما تسبب الصدمتان ضغطاً تضخمي، ويرجع ذلك إلى تأثيرهما على سعر الصرف الحقيقي.

وفي ذات الإطار، تناولت دراسة (Fahad & Abdurrazzaq (2022 الأثر الوصفي لصدمات التجارة العالمية، وخلصت إلى أن هذه الصدمات لا تنشأ فقط عن تطورات اقتصادية استثنائية أو دورات اقتصادية تقليدية، بل كثيراً ما تنتج عن السياسات الاقتصادية والتجارية التي تنتهجها الدول. وأشارت الدراسة إلى أن تأثيرات تلك الصدمات تتجاوز الميزان التجاري لتنعكس على الناتج المحلي والدخل والتشغيل وأسعار السلع والفائدة وسعر الصرف والاحتياطيات النقدية.

أما صدمات أسعار الفائدة العالمية، فهي أيضاً من بين الصدمات الاقتصادية التي تظهر تبايناً في تأثيرها على الأداء الاقتصادي، إذ تعود غالباً إلى تحولات كبيرة في السياسات النقدية للدول الكبرى مثل الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، ما يؤدي إلى تغيرات حادة في أسعار الفائدة تؤثر بدورها على بقية دول العالم. وقد أظهرت الدراسات أن الدول النامية تتأثر سلباً وبشكل حاد بارتفاع أسعار الفائدة العالمية، حيث أشارت (Miranda-Rey (2015 و (Agrippino & Rey (2020 إلى أن تقلبات الناتج في الدول النامية كثيراً ما تكون مرتبطة بالظروف النقدية في الولايات المتحدة، حتى وإن لم ترتبط مباشرة بأوضاعها الاقتصادية المحلية. وبالمثل، أوضحت دراستان لـ (Mackowiak (2007 و (Dedola et al. (2017 أن استجابة الدول النامية لصدمات أسعار الفائدة تعتمد على درجة تطورها المالي، فكلما كانت أقل تطوراً، زادت حدة التأثير.

وفي الاتجاه ذاته، أجرت (Iacoviello & Navarro (2019 دراسة على 50 اقتصاداً متقدماً ونامياً خلال الفترة (1965-2016 باستخدام نموذج VAR، لقياس أثر صدمات أسعار الفائدة الأميركية على النمو. وقد طورت الدراسة مؤشراً للضعف يشمل الاحتياطيات الأجنبية، والحساب الجاري، والديون الخارجية، وتوصلت إلى أن ارتفاع أسعار الفائدة الأميركية يؤدي إلى انخفاض الناتج المحلي في الدول المتقدمة بنسبة 0.5%، وفي الدول النامية بنسبة 0.8%، مما يعكس تباين درجة التأثير تبعاً لهيكل الاقتصاد وقوة مكوناته المالية.

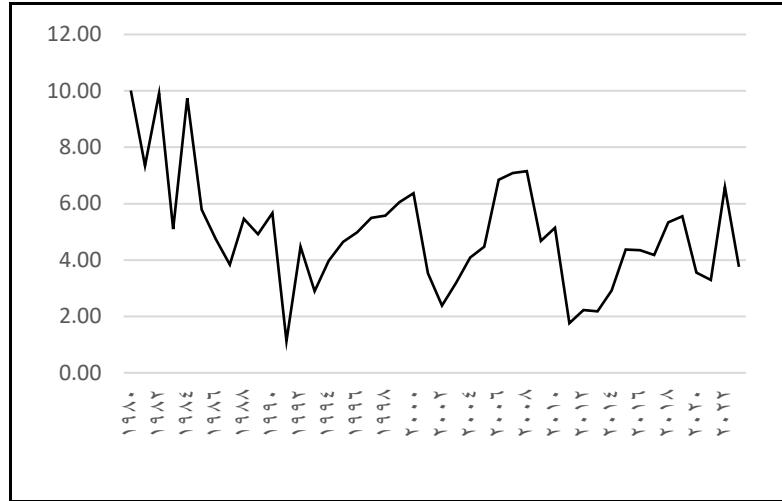
بوجه عام، أظهرت الدراسات التطبيقية السابقة على الدول المختلفة أن تأثير الصدمات الخارجية يختلف باختلاف مصدرها وطبيعتها وشدتها، حيث تنوعت آثارها بين الإيجابية والسلبية. وقد ركزت غالبية هذه الدراسات على قياس أثر الصدمات الخارجية على معدل النمو الاقتصادي، دون التطرق الشامل إلى باقي مؤشرات الأداء والاستقرار الاقتصادي، مثل معدلات التضخم، وسعر الصرف، ومستويات الدين، والاحتياطيات الأجنبية، وغيرها من المتغيرات الكلية ذات الصلة. كما اتسمت كثير من هذه الدراسات بالطابع المقارن بين الدول أو الأقاليم الاقتصادية، مع غياب الاهتمام الكافي بالحالة المصرية رغم ما تتميز به من خصوصية في التعرض لصدمات متعددة الأبعاد، سواء كانت مالية أو سياسية أو ذات منشأ خارجي. ومن هذا المنطلق، تهدف هذه الدراسة إلى سد هذه الفجوة من خلال تحليل أثر الصدمات الخارجية على مؤشرات الأداء والاستقرار الاقتصادي في مصر خلال الفترة (1980-2023)، بما يُتيح استخلاص أنماط تأثير مركبة، وتقييم مدى تأثير الاقتصاد المصري بمتغيرات البيئة المحلية والدولية، وهو ما يُمثل إضافة علمية ومعرفية مهمة للأدبيات الاقتصادية المعنية.

رابعاً: تحليل أثر الصدمات الخارجية على أهم مؤشرات الأداء والاستقرار الاقتصادي في مصر خلال السنوات (1980-2023):

استناداً إلى الإطار النظري لنموذج ماندل-فليمينج، الذي يوضح كيفية انتقال تأثير الصدمات الخارجية إلى الاقتصاد المحلي، فإن تحليل أثر الصدمات الخارجية على الاقتصاد المصري يمكن أن يتم من خلال دراسة أربع مؤشرات رئيسية تعكس أداء الاقتصاد واستقراره في سياق التغيرات الدولية، وهي: معدل النمو الاقتصادي، معدل التضخم، سعر الصرف، والميزان التجاري خلال السنوات (1980-2023). وكما بيّنا سابقاً تأتي أهمية هذه المؤشرات في كونها تمثل مخرجات مباشرة أو غير مباشرة للتغيرات في ميزان المدفوعات، مما يجعلها مناسبة لتوظيف النموذج النظري في تحليل التطورات الاقتصادية في مصر.

1- تحليل أثر أهم الصدمات الخارجية على النمو الاقتصادي في مصر:

شهد الاقتصاد المصري خلال عقد الثمانينيات من القرن العشرين تحولات ملحوظة كما يتضح من شكل (3)، حيث حقق في النصف الأول من العقد (1980-1984) معدلات نمو مرتفعة للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بلغت في المتوسط نحو 8.42%، ويُعزى ذلك إلى تدفق التبرعات المالية العربية بعد حرب أكتوبر 1973، واسترداد الحقول النفطية في سيناء، وارتفاع تحويلات العاملين بالخارج (عبد المجيد، 2014، ص 109). إلا أن النصف الثاني من العقد (1985-1989) شهد تباطؤاً في النمو الاقتصادي، حيث انخفض متوسط معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي إلى نحو 4.95%، متأثراً بصدمة انخفاض أسعار النفط العالمية وما ترتب عليه من تراجع في عوائد الصادرات النفطية والتحويلات، إلى جانب اضطرابات سياسية داخلية أثّرت سلباً على قطاع السياحة (ElBebrawi, 2008).



شكل (3) تطور معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في مصر خلال الفترة (1980-2023)

المصدر: إعداد الباحث، بالاعتماد على بيانات البنك الدولي، 2025.

أما عن عقد التسعينات من القرن العشرين، فقد شهدت مصر في بدايته صدمة حرب الخليج الأولى عام 1991، كما ووقعت مصر اتفاق مع كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي مع بداية عام 1991 لتطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي (ERSAP)¹³ (Khorshid et al., 2011)، يهدف إلى تحقيق الاستقرار المالي والنقدي، واستعادة التوازن الاقتصادي الكلي كمرحلة أولى، وزيادة معدلات النمو الاقتصادي كمرحلة ثانية (Khalil, 2015).

ويتضح من شكل (3) تراجع معدل النمو الاقتصادي نتيجة صدمة حرب الخليج والآثار الانكماشية للسياسات النقدية والمالية التي تحققت في السنوات الأولى لتنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادي حيث تراجع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ليصل إلى 2.90% عام 1993 مقابل 5.67% عام 1990. وفي عام 1994 ظهرت بوادر لبدء خروج الاقتصاد المصري من دائرة الركود التي أحاطت به لعدة سنوات، وبدأ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي يتجه نحو الصعود فوصل إلى 6.05% عام 1999 مقابل 3.97% عام 1994.

إلا أن الفترة التي تلت تنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادي اتسمت بحالة من تباطؤ النشاط الاقتصادي ظهر في انخفاض معدلات النمو الاقتصادي خلال السنوات (2000-2003)، حيث واجه الاقتصاد المصري خلال هذه الفترة حالة من التراجع والركود نتيجة عدد من الصدمات الداخلية منها تراجع قطاع السياحة بشكل كبير وخاصة بعد الهجوم الإرهابي على الأقصر عام 1997 وحدث عجز في النقد الأجنبي (Dobronogov & Iqbal, 2005)، فضلاً عن ذلك ساهمت صدمات خارجية في تراجع النمو الاقتصادي خلال هذه السنوات منها أحداث الحادي عشر من سبتمبر عام 2001، التي نتج عنها الركود الاقتصادي العالمي (Khorshid et al., 2011)، هذا بالإضافة إلى صدمات تباطؤ الناتج العالمي تأثراً بحرب الخليج الثانية والتوتر في منطقة الشرق الأوسط، فراجع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في مصر ليصل إلى 3.19% عام 2003 مقابل 6.37% عام 2000 كما يتضح من شكل (3).

¹³ Economic Reform and Structural Adjustment Program.

واستكمالاً لتحليل تغيرات معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي خلال العقد الأول من الألفية الجديدة كمؤشر للنمو الاقتصادي، نجد أن هذا المعدل ارتفع إلى 5.93% خلال السنوات (2004-2008) مقابل 3.87% خلال السنوات (2000-2003). الأمر الذي يرجع إلى عدد من الصدمات الخارجية الموجبة في النمو العالمي وانعكاسات ثورة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ICT، هذا بالإضافة إلى صدمات التجارة العالمية الموجبة إذ ارتفعت نسبة الصادرات من السلع والخدمات إلى الناتج المحلي الإجمالي لتصل إلى 33.04% عام 2008 مقابل 28.23% عام 2004 (World Bank Data, 2025)، كما حققت إيرادات قناة السويس أقصى معدلات خلال هذه الفترة.

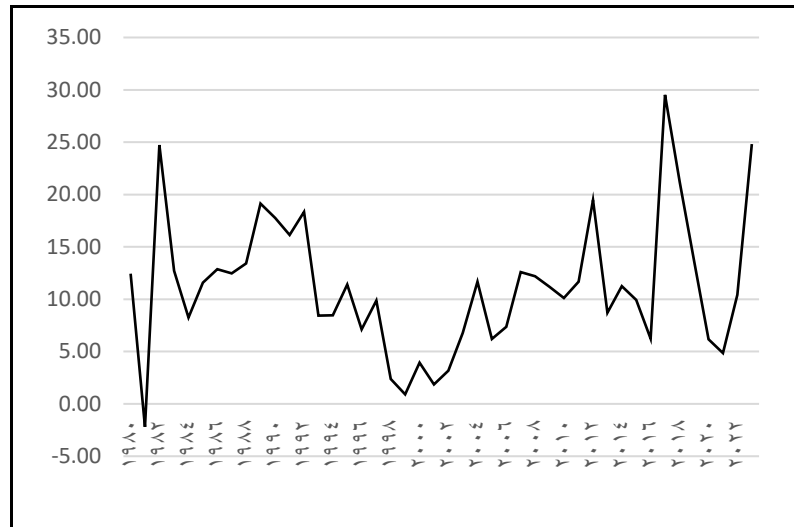
إلا أنه في السنوات الأخيرة من هذا العقد شهد الاقتصاد العالمي ارتفاعاً في أسعار الغذاء نتيجة صدمات انتشار وباء انفلونزا الطيور عام 2008 وانفلونزا الخنازير عام 2009، كما تأثر الاقتصاد المصري سلباً بصدمة الأزمة المالية العالمية التي بدأت في شهر سبتمبر عام 2008 (Ramadan, 2009)، وقد ظهر تأثيرها السلبي واضحاً خلال عام 2009 حيث تراجع معدل النمو ليصل إلى 4.67% عام 2009 مقابل 7.09% و7.16% خلال العامين 2007 و2008 على التوالي كما يتضح من شكل (3).

وشهدت مصر ثورة 25 يناير عام 2011، تلاها ثورة يونيو عام 2013 وقد أثرت هذه الثورات على الأوضاع الاقتصادية (Abdou & Zaazou, 2013)، إذ انخفض معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بشكل كبير إلى 1.76% عام 2011 و2.19% عام 2013 مقابل 5.15% عام 2010. وقد تأثرت معدلات النمو الاقتصادي في مصر سلباً بصدمة الانتشار العالمي للأوبئة والأمراض عام 2020 متمثلة في انتشار جائحة كوفيد-19، إذ تراجع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بشكل كبير إلى 3.55% عام 2020 مقابل 5.33% عام 2018 و5.55% عام 2019. كما اتخذ معدل النمو الاقتصادي بعد أزمة انتشار فيروس كوفيد-19 والحرب الروسية-الأوكرانية عام 2022 تذبذباً بين الصعود والهبوط خلال الأعوام الثلاثة (2021-2023) وبلغ متوسطة 4.55%.

وإجمالاً لما سبق، يتضح من الشكل (3) أن الاقتصاد المصري شهد تقلبات حادة في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي خلال الفترة (1980-2023)، نتيجة لتعرضه لصدمات خارجية وداخلية ذات طابعين: موجبة وسالبة. فقد تأثر النمو الاقتصادي سلباً بعدد من الصدمات، أبرزها: انخفاض أسعار النفط في منتصف الثمانينيات، وحرب الخليج الأولى عام 1991، وأحداث 11 سبتمبر 2001، والأزمة المالية العالمية عام 2008-2009، وجائحة كوفيد-19 في عام 2020، والتي ساهمت جميعها في إبطاء النشاط الاقتصادي وتراجع النمو بشكل واضح. في المقابل، شهد الاقتصاد المصري أيضاً صدمات خارجية موجبة كان لها أثر داعم ومؤقت على النمو، مثل: صدمة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وزيادة التجارة العالمية خلال النصف الأول من العقد الأول من الألفية الجديدة. ومع ذلك، فإن تلك الصدمات الخارجية الإيجابية لم تكن كافية لتحقيق استدامة النمو الاقتصادي على المدى الطويل، حيث ظل الاقتصاد عرضة لتقلبات دورية، ومرهوناً بدرجة كبيرة بالتغيرات في البيئة الخارجية أكثر من اعتماده على محركات نمو داخلية مستقرة.

2- تحليل أثر أهم الصدمات الخارجية على التضخم في مصر:

واجه الاقتصاد المصري خلال فترة الدراسة (1980-2023) ضغوط التضخمية ناتجة عن العديد من الصدمات الداخلية والخارجية، إذ أنه كما بينا في الجزء السابق خلال النصف الأول من عقد الثمانينيات أي الفترة التي تلت حرب أكتوبر عام 1973 شهد الاقتصاد المصري معدلات مرتفعة من النمو الاقتصادي بلغ متوسطها 8.42%، إلا أن تلك المعدلات المرتفعة كانت مدفوعة بشكل رئيسي بنمو جانب الطلب الأمر الذي ساعد على تغذية الضغوط التضخمية، وقد سجل معدل التضخم خلال عقد الثمانينيات من القرن العشرين وفقاً لمؤشر (GDP deflator%) أعلى مستوى له عام 1982، حيث بلغ 24.73%، كما سجل أقل مستوى له عند 2.20% وذلك في عام 1981، بمتوسط معدل نمو بلغ حوالي 12.54% خلال الفترة كما يتضح من شكل (4).



شكل (4) تطور معدل التضخم وفقاً لمؤشر (GDP deflator%) في مصر خلال الفترة (1980-2023)

المصدر: إعداد الباحث، بالاعتماد على بيانات البنك الدولي، 2025.

كما عانى الاقتصاد المصري من عجز مستمر ومتزايد في الموازنة العامة للدولة خلال عقد الثمانينيات من القرن العشرين. وبشكل عجز الموازنة العامة سبباً أساسياً لارتفاع معدل التضخم في الفترة ذاتها. ولقد ساهمت عدة عوامل في تراجع قدرة الإيرادات العامة على تغطية النفقات العامة خلال تلك الفترة من أهمها كما بينا سابقاً انحسار موجة الزواج المؤقت الذي أعقب نصر أكتوبر 1973، مع انكماش الموارد الخارجية التي أتاحت لمصر. فضلاً عن توقف للتدفق الكبير للمعونات الأجنبية، لاسيما من الولايات المتحدة والدول الغربية الأخرى. كذلك حدوث صدمة انخفاض أسعار النفط العالمية، ونتيجة لتراجع أسعار النفط العالمية تراجعت الحصيلة الضريبية على الإيرادات النفطية خلال تلك الفترة في مصر.

ولا يخفى أن التضخم يرتبط ليس فقط بعجز الموازنة العامة ولكن أيضاً بمصادر تمويله. إذ اقترن عجز الموازنة خلال عقد الثمانينيات من القرن العشرين بارتفاع نسبتي الدين العام المحلي والدين الخارجي. فقد أدى اعتماد الدولة على الجهاز المصرفي في تمويل العجز الكلى إلى زيادة عرض النقود والائتمان المصرفي مما انعكس على مستويات الأسعار بالارتفاع خلال فترة الدراسة، كذلك لجأت مصر إلى تمويل هذا العجز عن طريق التوسع في الاقتراض الخارجي، مما نتج عنه نمو غير عادي في حجم المديونية الخارجية للاقتصاد المصري (Helmy, 2008) (Dinh & Giugale, 1991).

أما عن عقد التسعينيات من القرن العشرين كما يتضح من شكل (4) فقد تراجع متوسط معدل التضخم خلاله (1999-2000) ليصل إلى 10.08%، مقابل 12.54% خلال عقد الثمانينيات من القرن العشرين (1980-1989)، إذ أنه كما بينا سابقاً ووقعت مصر اتفاق مع كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي مع بداية عام 1991 لتطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي يهدف إلى تحقيق الاستقرار المالي والنقدي وزيادة معدلات النمو الاقتصادي وذلك من خلال مجموعة من الإصلاحات تشمل الإصلاح المالي (عن طريق ترشيد النفقات العامة وزيادة الإيرادات العامة)، والإصلاح النقدي (عن طريق تحرير أسعار الفائدة وأسعار الصرف) (Khalil, 2015).

وقد اتخذت معدلات التضخم اتجاهاً تصاعدياً خلال العقد الأول من القرن الحادي والعشرين (2000-2009) كما يتضح من شكل (4) ليصل إلي 11.19% عام 2009 مقابل 3.94% عام 2003، إلا أنه يمكن القول أن متوسط معدل التضخم خلال النصف الثاني من العقد قد ارتفع بشكل كبير ليصل 9.91% خلال السنوات (2005-2009) مقابل 5.49% خلال السنوات (2000-2004)، وقد جاء ذلك نتيجة لتعدد الصدمات الخارجية التي واجهها الاقتصاد المصري، والتي يمكن تصنيفها إلى صدمات في جانب العرض وأخرى في جانب الطلب. فعلى جانب العرض، شهدت الفترة صدمات مثل انتشار وباء إنفلونزا الطيور في عام 2008 وإنفلونزا الخنازير في عام 2009، مما أدى إلى اضطراب في سلاسل الإمداد وارتفاع أسعار اللحوم. كما ساهمت الزيادة الكبيرة في أسعار النفط العالمية خلال تلك الفترة في رفع تكاليف الطاقة محلياً، مما زاد من الأعباء الإنتاجية. أما على جانب الطلب، فقد برزت صدمة الارتفاع الكبير في السيولة المحلية نتيجة السياسات التوسعية التي اتخذتها الدولة بهدف تحفيز النشاط الاقتصادي وتقادي التداعيات السلبية للأزمة المالية العالمية خلال عامي 2008-2009، وهو ما أدى بدوره إلى ضغوط تضخمية إضافية أثرت على الاستقرار الاقتصادي الكلي.

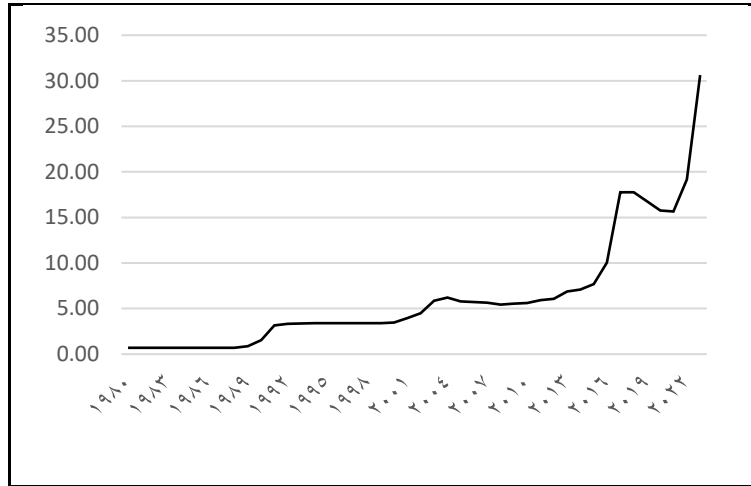
وخلال العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين اتسمت معدلات التضخم بالتذبذب بين الصعود والهبوط كما يتضح من شكل (4) وذلك نتيجة لعدة صدمات داخلية وخارجية، فقد ارتفع معدل التضخم بعد ثورة يناير عام 2011، ليصل إلى 19.48% عام 2012 مقابل 11.66% خلال عام الثورة (2011)، إلا أنه اتخذ اتجاهاً تنازلياً خلال السنوات (2012-2016) ليصل إلي 6.25% عام 2016 مقابل 19.48% عام 2012، وقد وصل معدل التضخم في مصر عام 2017 لأعلى مستوياته، حيث سجل 29.5%، وذلك نتيجة لتحريك سعر الصرف وتخفيض الدعم على المصروفات، كإجراء لبرنامج الإصلاح الاقتصادي الذي تبنته مصر عام 2016 (Mobarez & Eldeen, 2022)، ثم اتجه مرة أخرى للانخفاض خلال السنوات (2018-2021) ليصل إلي 4.85% عام 2021 مقابل 21.17% عام 2018، ثم ارتفع بشدة مرة أخرى خلال عامي 2022 و2023 ليصل إلي 10.43% و24.83% خلال العامين على التوالي وذلك نتيجة تداعيات الحرب الروسية الأوكرانية عام 2022 وما خلفته من ارتفاع حاد في أسعار المواد الغذائية وارتفاع أسعار الطاقة بما فيها النفط والغاز الطبيعي.

وإجمالاً لما سبق، وكما يتضح من الشكل (4)، فقد شهد معدل التضخم في مصر تقلبات حادة خلال الفترة (1980-2023)، جاءت نتيجة لتفاعل معقد بين صدمات موجبة وسالبة، داخلية وخارجية. فعلى الجانب السلبي، ساهمت العديد من الصدمات السالبة في تصاعد معدلات التضخم، مثل أزمات الغذاء والطاقة العالمية، وتقشي الأوبئة (كإنفلونزا الطيور وإنفلونزا الخنازير)، والاضطرابات السياسية والأمنية (مثل أحداث 2011 وما تلاها)، وكذلك الإصلاحات الاقتصادية الحادة (كتحرير سعر الصرف وخفض الدعم في 2016)، بالإضافة إلى تداعيات الحرب الروسية-الأوكرانية التي ضاعفت من تكلفة الغذاء والطاقة المستوردة. وفي المقابل، ظهرت صدمات موجبة في بعض الفترات، ساهمت في تخفيف الضغوط التضخمية، وإن كان أثرها مؤقتاً وغير كافٍ لتغيير الاتجاه العام، مثل التراجع النسبي في أسعار النفط والسلع الغذائية عالمياً خلال عام 2015، والسياسات النقدية والانكماشية التي تم تبنيها في بعض السنوات للسيطرة على التضخم، واستقرار سعر الصرف خلال فترات محدودة. وبذلك، يعكس مسار التضخم في مصر خلال فترة الدراسة حساسيته الشديدة للصدمات الخارجية، إلى جانب محدودية أدوات الضبط الداخلي في احتواء هذه الموجات، خاصة في ظل الاعتماد المستمر على التمويل بالعجز وتذبذب الأداء الاقتصادي الكلي.

3- تحليل أثر أهم الصدمات الخارجية على سعر الصرف في مصر:

يُعد سعر الصرف في مصر حساساً جداً للصدمات الخارجية، نظراً لاعتماد الاقتصاد المصري على أربعة مصادر دخل دولارية أساسية هي السياحة والصادرات وتحويلات المصريين بالخارج وإيرادات قناة السويس. وعندما تحدثت الصدمات خارجية، فإنها تؤثر على العرض والطلب على الدولار، مما ينعكس بشكل مباشر على سعر الصرف. وقد شهد الاقتصاد المصري عدة صدمات خارجية أثرت بشكل مباشر على سعر الصرف، بدايةً من عقد الثمانينيات من القرن العشرين وحتى السنوات الحالية. وارتبطت تلك الصدمات الخارجية كما بينا سابقاً بالتغيرات في أسعار النفط والأزمات المالية العالمية والحروب والهجمات الإرهابية والأحداث الإقليمية وأثرت تلك الصدمات على تدفقات النقد الأجنبي (Alabdulwahab & AbouZaid, 2024).

إذ شهد الاقتصاد المصري خلال عقد الثمانينيات من القرن العشرين عدة صدمات خارجية أثرت على حصيلة مصر من النقد الأجنبي تمثلت في انخفاض أسعار النفط الأمر الذي أثر سلباً على تحويلات المصريين العاملين في دول الخليج، فضلاً عن تراجع إيرادات السياحة بسبب توترات سياسية وأمنية داخلية كما بينا سابقاً، هذا بالإضافة إلى الآثار السلبية التي طالت الاقتصاد المصري نتيجة أزمة الديون الخارجية في عام 1982، حيث كانت تعتمد مصر على الاقتراض الخارجي. ويوضح شكل (5) تطور سعر الصرف الأسمى في مصر خلال عقد الثمانينيات من القرن العشرين ويلاحظ من الشكل ثبات سعر صرف الجنيه عند 70 قرش مقابل الدولار خلال السنوات (1980-1988) ليرتفع إلى 87 قرش مقابل الدولار في عام 1989.



شكل (5) تطور سعر الصرف الأسمى للدولار بالجنيه المصري خلال الفترة (1980-2023)

المصدر: إعداد الباحث، بالاعتماد على بيانات البنك الدولي، 2025.

كما شهدت مصر خلال عقد التسعينيات من القرن العشرين عدة صدمات خارجية أثرت على حصيلتها من النقد الأجنبي تمثلت في حرب الخليج عام 1991 التي أدت إلى انخفاض تحويلات المصريين العاملين بالخارج، كذلك الأزمة المالية الآسيوية عام 1997 والتي أدت إلى تراجع الاستثمارات الأجنبية، وقد شهد سعر الصرف خلال عقد التسعينيات من القرن العشرين تحريراً جزئياً لسعر الصرف وذلك في إطار برنامج الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي الذي طبقته مصر في بداية عام 1991، واستمر الجنيه المصري في فقدان قيمة خلال السنوات (1990-1999) حتى وصل إلى 3.40 جنيه مصري مقابل الدولار عام 1990 مقابل 1.55 جنيه مصري مقابل الدولار عام 1990، بمتوسط بلغ 3.17 جنيه مصري مقابل الدولار كما يتضح من شكل (5).

أما خلال العقد الأول من القرن الحادي والعشرين (2000-2009)، فقد تعرض الاقتصاد المصري لعدة صدمات خارجية أثرت بشكل مباشر على تدفقات النقد الأجنبي، حيث تراجعت إيرادات السياحة وتحويلات العاملين بالخارج نتيجة لأحداث دولية كبرى، أبرزها هجمات الحادي عشر من سبتمبر عام 2001، والأزمة المالية العالمية خلال الفترة 2008-2009. كما استمر الجنيه المصري في فقدان جزء من قيمته الاسمية مقارنة بما كان عليه خلال عقد التسعينيات، حيث بلغ متوسط سعر صرف الدولار مقابل الجنيه المصري نحو 5.21 جنيهاً خلال السنوات (2000-2009)، مقابل متوسط بلغ 3.17 جنيهاً خلال السنوات (1990-1999)، كما يتضح من شكل (5).

أما خلال العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين (2010-2019)، فقد واجه الاقتصاد المصري مجموعة من الصدمات المحلية والخارجية التي أثرت بشكل ملحوظ على حصيلة النقد الأجنبي. فقد شهدت البلاد ثورة 25 يناير 2011 وما تبعها من اضطرابات اقتصادية وأمنية، أدت إلى تراجع عائدات السياحة، وانخفاض تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث سجلت نسبة صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي إلى الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي معدلًا سالبًا بلغ -0.21% عام 2011، ما يعكس هروب رؤوس الأموال من السوق المصري، وتراجع احتياطي النقد الأجنبي بشكل ملحوظ.

وقد أسفر ذلك عن تدهور تدريجي في قيمة الجنيه المصري أمام الدولار خلال النصف الأول من العقد، حيث ارتفع متوسط سعر صرف الدولار مقابل الجنيه من 5.62 جنيهاً عام 2010 إلى 7.69 جنيهاً عام 2015، كما هو موضح في شكل (5).

أما في النصف الثاني من العقد، فقد شهد الاقتصاد المصري تحولات جذرية، تمثلت في قرار تحرير سعر الصرف في نوفمبر 2016 كأحد مكونات برنامج الإصلاح الاقتصادي بالتعاون مع صندوق النقد الدولي (Mobarez & Eldeen, 2022). وقد أدى هذا القرار إلى قفزة حادة في سعر الصرف، حيث ارتفع من 10.03 جنيهاً للدولار عام 2016 إلى 17.78 جنيهاً للدولار عام 2017، وفقاً لبيانات شكل (5)، ما ساهم في تحفيز تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة، لكنه في الوقت ذاته أدى إلى زيادة الأعباء المعيشية على المواطنين نتيجة ارتفاع الأسعار ومعدلات التضخم.

واستمر الجنيه المصري في فقدان قيمته خلال النصف الثاني من العقد (2015-2019)، مقارنةً بالنصف الأول (2010-2014)، إذ بلغ متوسط سعر الصرف الأسمى للدولار نحو 14.01 جنيهاً مقابل الدولار خلال الفترة (2015-2019)، مقارنةً بمتوسط بلغ 6.31 جنيهاً خلال الفترة (2010-2014)، كما يتضح من شكل (5).

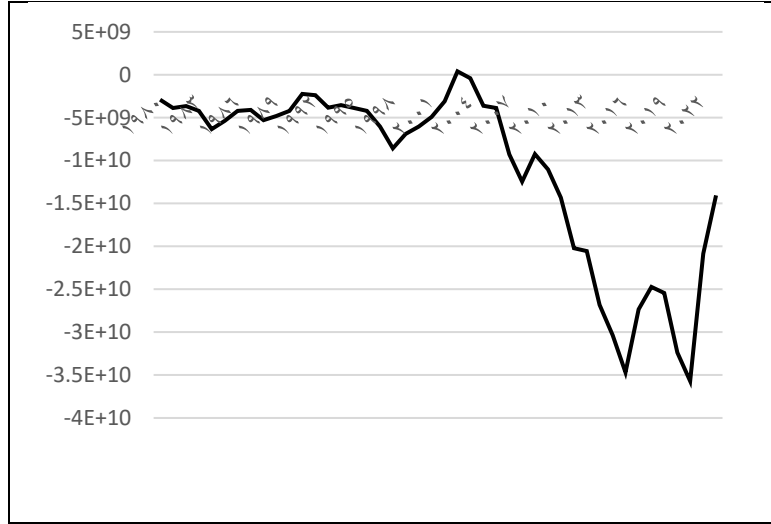
وفيما يتعلق بالسنوات الأولى من العقد الثالث من القرن الحادي والعشرين، فقد واجهت مصر عدة صدمات خارجية متتالية، كان أبرزها جائحة كوفيد-19 خلال الفترة (2020-2021)، والتي أدت إلى تراجع إيرادات السياحة وانخفاض تحويلات العاملين بالخارج، مما فرض ضغوطاً كبيرة على سعر الصرف. وقد اضطرت الدولة إلى الاعتماد على الاقتراض الخارجي لتغطية فجوة النقد الأجنبي، مما ساهم في ارتفاع الدين الخارجي.

كما جاءت الأزمة الروسية-الأوكرانية عام 2022 لتزيد من حدة التحديات، حيث تسببت في ارتفاع عالمي في أسعار الغذاء والطاقة، مما ضغط على الاحتياطيات الأجنبية وأدى إلى انخفاض إضافي في قيمة الجنيه المصري. وقد انعكس ذلك في ارتفاع سعر الصرف الأسمى للدولار إلى نحو 30.63 جنيهاً عام 2023.

وإجمالاً لما سبق، وإجمالاً لما سبق، وكما يتضح من شكل (5)، فقد اتسم سعر الصرف الاسمي للجنيه المصري مقابل الدولار الأمريكي باتجاه تصاعدي ملحوظ خلال الفترة (1980-2023)، متأثراً بتوالي الصدمات الاقتصادية الخارجية والمحلية. وقد تنوعت هذه الصدمات بين صدمات سلبية – كالأزمات المالية العالمية، وتراجع أسعار النفط، والحروب الإقليمية والدولية، وجائحة كوفيد-19، والأزمات الجيوسياسية – التي أدت إلى تراجع مصادر النقد الأجنبي الأساسية لمصر، مثل السياحة، وتحويلات العاملين بالخارج، والاستثمار الأجنبي المباشر، مما زاد الضغط على الجنيه المصري وأسهم في تراجع. وفي المقابل، شهد الاقتصاد المصري في بعض الفترات صدمات موجبة، مثل تحرير سعر الصرف عام 2016 الذي أدى إلى تحسن مؤقت في تدفقات الاستثمار الأجنبي، أو فترات ارتفاع إيرادات قناة السويس وزيادة تحويلات العاملين بالخارج، والتي ساهمت بدورها في تعزيز احتياطي النقد الأجنبي وتخفيف حدة الضغوط على الجنيه. إلا أن تلك الصدمات الإيجابية غالباً ما كان أثرها محدوداً أو غير مستدام في مواجهة التحديات الهيكلية والاضطرابات المتكررة، وهو ما يفسر الاتجاه التصاعدي العام في سعر صرف الدولار مقابل الجنيه المصري على مدار العقود الأربعة الماضية.

4-تحليل أثر أهم الصدمات الخارجية على الميزان التجاري في مصر:

يُعد الميزان التجاري أحد المؤشرات الحيوية التي تعكس أداء الاقتصاد المصري في إطار تعاملاته الخارجية، إذ يُعبر عن صافي الصادرات والتحويلات الجارية والدخل الوارد من الخارج. ومنذ عقد الثمانينيات من القرن العشرين، تعرض الاقتصاد المصري لسلسلة من الصدمات الخارجية المتتالية، تمثلت في الأزمات المالية العالمية، وتقلبات أسعار النفط، وأزمات الديون، واضطرابات التجارة العالمية، إلى جانب أحداث جيوسياسية كبرى، فضلاً عن تطبيق برامج إصلاح اقتصادي فرضتها المؤسسات الدولية. وقد انعكست هذه الصدمات بشكل واضح على أداء الميزان التجاري وميزان المدفوعات، وأثرت سلباً على مستوى الاحتياطي النقدي للبلاد (Elmasry, 2021).



شكل (6) تطور قيمة الميزان التجاري في مصر خلال الفترة (1980-2023) (القيمة بالمليار جنيه)

المصدر: إعداد الباحث، بالاعتماد على بيانات البنك الدولي، 2025.

يتضح من شكل (6) أن الميزان التجاري المصري اتسم خلال الفترة المدروسة بعجز مزمن، مع بعض الفترات القصيرة التي تحقق فيها فائض نسبي، مثل عام 2003، ويُعزى ذلك إلى عوامل استثنائية كدعم خارجي أو إيرادات مرتفعة من صادرات النفط والخدمات.

في عقد الثمانينيات من القرن العشرين، ظهر نمط من العجز التجاري المتذبذب ولكن المحدود نسبياً، حيث تراوحت قيمته بين 2.9-4.8 مليار دولار، قبل أن يرتفع إلى 6.3-6.3 مليار دولار في نهاية العقد. ويعزى هذا الأداء إلى تداعيات صدماتي النفط والركود التضخمي العالمي خلال السنوات (1979-1982)، اللتين أدتا إلى انكماش الطلب على الصادرات.

وفي عقد التسعينيات من القرن العشرين استمرت موجة العجز التجاري مع تسجيل تفاقم تدريجي من 4.2-9.3 مليار دولار في بداية العقد إلى 9.3-9.3 مليار دولار في نهايته، رغم تحسن طفيف في منتصف العقد حيث بلغ العجز -2.2 مليار دولار عام 1995. وقد ارتبط هذا التطور بصدمات التجارة الخارجية المتعلقة بتحرير التجارة الخارجية في أعقاب اتفاقيات الجات وإنشاء منظمة التجارة العالمية، مما أدى إلى زيادة تدفقات الواردات. كما تأثر الميزان التجاري سلباً بالأزمات المالية الآسيوية عام 1997، والتي عطلت تدفقات رأس المال وأثرت على قدرة الدول على تمويل وارداتها. وقد مثل هذا العقد بداية مرحلة العولمة الاقتصادية التي عززت الاعتماد على السلع المصنعة المستوردة.

أما العقد الأول من الألفية الجديدة (2000-2009) فقد شهد تحولاً نوعياً في مسار العجز التجاري، حيث قفز من 12.5- مليار دولار عام 2000 إلى 43.7- مليار دولار عام 2009، مسجلاً أكبر قفزة بعد صدمة الأزمة المالية العالمية (2008-2009).

أما في العقد الثاني من الألفية الجديدة (2010-2019)، فقد بلغ العجز التجاري ذروته عند 35.7- مليار دولار عام 2012، قيل أن يشهد تحسناً نسبياً في النصف الثاني من العقد، حيث انخفض إلى 14- مليار دولار عام 2019. ويعزى هذا التحسن إلى عدة عوامل أهمها انخفاض أسعار النفط بعد عام 2014، مما خفف من فاتورة الواردات في الدول المستوردة للنفط. كما ساهم تباطؤ النمو الاقتصادي الصيني في تراجع الطلب العالمي على السلع الأساسية. من ناحية أخرى، قامت بعض الدول بتنفيذ إصلاحات هيكلية مثل خفض الدعم وفرض رسوم على الواردات الكمالية، مما ساعد في احتواء العجز التجاري.

وأخيراً شهد الميزان التجاري خلال السنوات (2020-2023)، تحسناً نسبياً واضحاً. ففي عام 2020 بلغ العجز حوالي 32.3- مليار دولار، ثم بدأ في الانخفاض تدريجياً حتى وصل إلى نحو 14- مليار دولار فقط في 2023.

وإجمالاً لما سبق، وكما يتضح من شكل (6)، يُظهر تطور الميزان التجاري خلال الفترة (1980-2023) مساراً تاريخياً يتسم بضعف مستمر في القدرة التنافسية للصادرات المصرية، إلى جانب اعتماد مفرط على الواردات، خاصة في ظل تكرار الصدمات الخارجية التي أثّرت سلباً على الأداء الاقتصادي. ويبرز هذا الاتجاه الحاجة الملحة إلى تبني سياسات إنتاجية وتجارية متكاملة، تستهدف تعزيز الطاقة التصديرية وتقليل الاعتماد على الواردات. ورغم أن بعض الصدمات ذات الأثر الإيجابي، مثل انخفاض أسعار المواد الخام عالمياً، ساهمت مؤقتاً في تخفيف عبء الواردات، إلا أن هذه التحسينات كانت ظرفية ولم تُحدث تحولاً جذرياً في الاتجاه العام، الذي ظل مائلاً نحو استمرار العجز تحت وطأة الصدمات السلبية المتكررة، كالأزمات المالية وتقلبات الأسواق العالمية.

النتائج والتوصيات

1- النتائج

قامت هذه الدراسة ببحث أثر الصدمات الخارجية الموجبة والسالبة على مؤشرات الأداء والاستقرار الاقتصادي في مصر خلال الفترة (1980-2023)، وتوصلت إلى أن الاقتصاد المصري يتمتع بدرجة عالية من الحساسية تجاه هذه الصدمات، خاصة الخارجية منها، ما انعكس بوضوح على معدلات النمو الاقتصادي، والتضخم، وسعر الصرف، والميزان التجاري. فقد ساهمت الصدمات السالبة، مثل: صدمة انخفاض أسعار النفط في منتصف الثمانينيات، وحرب الخليج الأولى عام 1991، والركود العالمي بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، وارتفاع أسعار الغذاء وانتشار الأوبئة (إنفلونزا الطيور والخنازير) خلال عامي 2008-2009، بالتزامن مع الأزمة المالية العالمية، وجائحة كوفيد-19 عام 2020، وأخيراً الحرب الروسية-الأوكرانية عام 2022، في إضعاف النشاط الاقتصادي، وارتفاع معدلات التضخم، وزيادة الضغوط على الميزان الخارجي، ما أدى إلى تراجع في معدلات النمو وارتفاع مستويات عدم الاستقرار. في المقابل، كان للصدمات الموجبة، مثل صدمة ثورة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في مطلع الألفية الجديدة بداية من عام 2000، وازدهار التجارة العالمية خلال الفترة (2004-2008)، أثر داعم للأداء الاقتصادي، وإن ظل هذا الأثر مؤقتاً وغير مستداماً، بما يعكس هشاشة محركات النمو الداخلية وضعف أدوات الاستجابة المحلية.

ويتسق هذا الواقع إلى حد كبير مع افتراضات نموذج ماندل-فليمينج (Mundell-Fleming)، الذي يُركّز على تحليل أثر السياسات الاقتصادية الكلية، لا سيما السياسة النقدية، في اقتصاد مفتوح مع درجة ما من حرية حركة رؤوس الأموال. ويشير النموذج إلى أن فاعلية السياسة النقدية تتعزز في ظل نظام سعر صرف مرن، بينما تنقلص في حالة السعر الثابت. وفي ضوء تطبيق النموذج على الحالة المصرية، يتضح أن الاقتصاد المصري يستوفي جزءاً كبيراً من افتراضات النموذج، لكنه يظل محاطاً بقيود هيكلية ومؤسسية تحد من انطباق الفرضيات بشكل كامل.

فمصر تُعد اقتصادًا مفتوحًا نسبيًا، من خلال نشاط التجارة الخارجية والتحويلات من الخارج وتدفقات رؤوس الأموال، لا سيما "الأموال الساخنة". كما أن نظام سعر الصرف أصبح أكثر مرونة بعد قرار التعويم في عام 2016، إلا أن تدخلات البنك المركزي المتقطعة للحد من تقلبات العملة تؤكد أن المرونة ليست مطلقة. وبالمثل، فإن حرية حركة رؤوس الأموال تنطبق نسبيًا، خاصة قصيرة الأجل، لكنها ما زالت تخضع لتشريعات تؤثر على الاستثمارات طويلة الأجل. وتشير نتائج الدراسة إلى أن السياسة النقدية تُمارس دورًا نشطًا وفعّالًا في ضبط التضخم وجذب التدفقات الأجنبية، وهو ما يتماشى مع نتائج النموذج في بيئة سعر صرف مرنة. في المقابل، تظل السياسة المالية محدودة الأثر نتيجة ضيق الحيز المالي، وارتفاع الدين العام، وتداعيات الإنفاق الحكومي على ميزان المدفوعات وسعر الصرف.

ويُفسّر هذا الإطار ضعف قدرة الاقتصاد المصري على امتصاص الصدمات الخارجية من خلال هشاشة أدوات السياسة الكلية، واعتماده المفرط على مصادر خارجية للنمو، مثل السياحة، وتحويلات العاملين بالخارج، وعوائد الصادرات السلعية والخدمية. وقد انعكس ذلك في ارتفاع معدلات التضخم، وتراجع قيمة الجنيه، وتفاقم عجز الميزان التجاري، رغم تبني سياسات مثل تحرير سعر الصرف أو تشديد السياسة النقدية. وعليه، يُظهر التكامل بين الإطار النظري للنموذج والنتائج التحليلية للدراسة أن فاعلية السياسات الاقتصادية الكلية في مصر تظل مشروطة بتحسين البنية المؤسسية والهيكلية للاقتصاد، وتنويع مصادر النمو والدخل، وتقليل الاعتماد على الخارج، بما يعزز من قدرة الدولة على مواجهة الصدمات، سواء كانت داخلية أو خارجية.

2- التوصيات

في ضوء ما سبق توصى الدراسة بما يلي:

1- تنويع القاعدة الإنتاجية لمصادر النمو الاقتصادي: من خلال دعم القطاعات الأقل تأثرًا بالصدمات الخارجية مثل الزراعة، والصناعات التحويلية الموجهة للسوق المحلي، إلى جانب تحفيز الصناعات التكنولوجية والخدمية المرتبطة بالطلب المحلي، لتقليل الاعتماد على القطاعات الريعية (السياحة، التحويلات، قناة السويس) ذات الحساسية العالية للتقلبات العالمية.

2- إعادة هيكلة السياسات التجارية لتحقيق توازن مستدام في الميزان التجاري: من خلال التوسع في دعم الصادرات ذات القيمة المضافة، وتوطين الصناعات الوسيطة والاستراتيجية، مع توجيه الحوافز الاستثمارية نحو القطاعات القادرة على الإحلال محل الواردات، بما يعزز القدرة التنافسية للاقتصاد المصري ويقلل من هشاشته أمام الصدمات الخارجية.

3- تعزيز مرونة النظام النقدي والمالي في مواجهة الصدمات: عبر تبني سياسة صرف مرنة تدريجية مصحوبة بحزم حماية اجتماعية للفئات الهشة، مع تقوية احتياطي النقد الأجنبي، وتنويع مصادر التمويل الخارجي، وزيادة قدرة البنك المركزي على امتصاص الصدمات المفاجئة في سوق الصرف.

4- تطوير منظومة إنذار مبكر للصدمات الاقتصادية: من خلال إنشاء وحدة تحليل مخاطر اقتصادية دورية لتقدير أثر الصدمات الخارجية (أسعار الطاقة، الأوبئة، الأزمات المالية) على مؤشرات الاقتصاد الكلي، مع إعداد سيناريوهات مرنة وسياسات استباقية لمواجهة تلك الأزمات عند وقوعها.

5- دعم البنية الإنتاجية وزيادة الاعتماد على الإنتاج المحلي: من خلال التوسع في المشروعات الإنتاجية التي تستهدف الإحلال محل الواردات، خاصة في الصناعات الحيوية كالغذاء والدواء والطاقة، مع التركيز على سلاسل القيمة المحلية لتعزيز الأمن الاقتصادي وتقليل الانكشاف الخارجي.

6- تحقيق تكامل فعال بين السياسات المالية والنقدية والتجارية: من خلال موازنة الأهداف الكلية والاستجابة المشتركة للصدمات، بحيث يتم تصميم السياسات الاقتصادية في إطار شمولي يعزز التنسيق المؤسسي، ويضمن استقرارًا أكبر في النمو والتضخم وسعر الصرف والقطاع الخارجي.

المراجع:

- عبد المجيد، عبد الفتاح عبد الرحمن. (2014). عن تطور الاقتصاد المصري فيما بين ثورتَي 23 يوليو 1952 و 25 يناير 2011 (الطبعة الأولى). بدون ناشر.
- Abdou, D. S., & Zaazou, Z. (2013). The Egyptian revolution and post socio-economic impact. *Topics in Middle Eastern and African Economies*, 15(1), 92–115.
- Adak, M. (2015). The Impact of Technological Progress and Innovation on the Turkish Economy. *Sustainability*, 13(6), 3265.
- Aimer, N. M. (2019). The long run effects of oil prices on economic growth: The case of Libya. *International Journal of Social and Administrative Sciences*, 4(2), 232–242.
- Aizenman, J., Jinjara, Y., Estrada, G., & Tian, S. (2017). *Flexibility of adjustment to shocks: Economic growth and volatility of middle-income countries before and after the global financial crisis of 2008* (NBER Working Paper No. 23467). National Bureau of Economic Research.
- Alabdulwahab, S. Z., & Abou-Zaid, A. S. (2024). Sources of real exchange rate fluctuations in Egypt. *Review of Economics and Political Science*, 9(1), 40–57.
- Albers, T. N. H. (2018). The prelude and global impact of the Great Depression: Evidence from a new macroeconomic dataset. *Explorations in Economic History*, 70, 150–163.
- Audiguier, C. (2012). *The impact of the global financial crisis on the least developed countries*. Fondation pour les études et recherches sur le développement international (FERDI).
- Ayessa, E. B., & Hakizimana, J. (2021). Effects of political instability on economic growth in the Republic of Congo. *Modern Economy*, 12(12), Article 2099.
- Bazhenova, O., & Bazhenova, Y. (2016). Modelling the Impact of External Shocks on Economy of Ukraine: DSGE Approach. *Ekonomika (Economics)*, 95(1), 64–83.
- Borozan, D., & Lolic Cipic, M. (2022). Asymmetric and nonlinear oil price pass-through to economic growth in Croatia: Do oil-related policy shocks matter? *Resources Policy*, 76, 102736.
- Breisinger, C., Raouf, M., Wiebelt, M., Kamaly, A., & Karara, M. (2020, June). *Impact of COVID-19 on the Egyptian economy: Economic sectors, jobs, and households* (Regional Program Policy Note No. 06). Ministry of Planning and Economic Development.

-
-
- Briguglio, L. P. (2016). Exposure to external shocks and economic resilience of countries: Evidence from global indicators. *Journal of Economic Studies*, 43(6), 1057–1078.
- Burns, A., van der Mensbrugghe, D., & Timmer, H. (2006). *Evaluating the economic consequences of avian influenza*. In *Global Development Finance 2006*. The World Bank.
- Cabral, R., & Castellanos, F. A. (2019). Europe's income convergence and the latest global financial crisis. *Research in Economics*, 73, 23–34.
- Chigozie, A. O., & Nyatanga, P. (2020). An investigation into the crude oil price pass-through to economic growth in Nigeria. *Acta Universitatis Danubius. Œconomica*, 16(1), 82–95.
- Crafts, N., & Fearon, P. (2010). Lessons from the 1930s Great Depression. *Oxford Review of Economic Policy*, 26(3), 285–317.
- Dedola, L., Rivolta, G., & Stracca, L. (2017). If the Fed sneezes, who catches a cold? *Journal of International Economics*, 108(Supplement), S23–S41.
- Dinh, H. T., & Giugale, M. (1991). *Inflation tax and deficit financing in Egypt* (Working Paper No. 668). The World Bank.
- Dirks, M., & Schmidt, T. (2023). The relationship between political instability and economic growth in advanced economies: Empirical evidence from a panel VAR and a dynamic panel FE-IV analysis (Ruhr Economic Papers No. 1000). RWI – Leibniz-Institut für Wirtschaftsforschung.
- Dobronogov, A., & Iqbal, F. (2005). *Economic growth in Egypt: Constraints and determinants* (Working Paper No. 0420). World Bank.
- El Beblawi, H. (2008). *Economic growth in Egypt: Impediments and constraints (1974–2004)* (Commission on Growth and Development Working Paper No. 14).
- ElMasry, N. (2021). *The role of exchange rate policy in trade balance adjustment: Investigating the industry-level bilateral trade between Egypt and Italy* [Master's thesis, The American University in Cairo]. AUC Knowledge Fountain.
- Fahad, A. Y., & Abdurrazzaq, T. O. (2022). Analyzing Causes of International Trade Shocks. *International Journal of Professional Business Review*, 7(6), 01–19.
- Fleming, J. M. (1962). Domestic financial policies under fixed and floating exchange rates. *IMF Staff Papers*, 9(3), 369–380.
- Frenkel, J. A., & Razin, A. (1987). *The Mundell-Fleming model: A quarter century later* (NBER Working Paper No. 2321). National Bureau of Economic Research.

-
-
- Gadallah, M., & Mamdouh, N. (2023). *The socioeconomic impact of the Russia-Ukraine crisis on vulnerable families and children in Egypt: Mitigating food security and nutrition concerns* (Policy Research Report No. PRR 46). Economic Research Forum.
- Helmy, O. A. (2008). *The impact of budget deficit on inflation in Egypt* (Working Paper No. 141). The Egyptian Center for Economic Studies.
- Iacoviello, M., & Navarro, G. (2019). Foreign effects of higher U.S. interest rates. *Journal of International Money and Finance*, 95, 232–250.
- Jääskelä, J., & Smith, P. (2011). Terms of trade shocks: What are they and what do they do? *Reserve Bank of Australia Research Discussion Paper*, RDP 2011-05.
- Kamel, S. (2021). *The potential impact of digital transformation on Egypt* (Working Paper No. 1488). Economic Research Forum.
- Khalil, E. (2015). Analysis of determinants of foreign direct investment in Egypt (1970–2013). *European Scientific Journal*, 2, 329–361.
- Khorshid, M., Kamaly, A., El-Laithy, H., & Abou El-Enein, S. (2011). *Assessing development strategies to achieve the MDGs in the Arab Republic of Egypt*. United Nations Department for Social and Economic Affairs.
- Kyophilavong, P. (2012). The impact of global financial crisis on Lao economy: GTAP model approach. *Journal of US-China Public Administration*, 9(3), 280–289.
- Li, X., Wang, X., & Xu, W. (2022). The information technology revolution and structural labor change: Evidence from China. *Economic Modelling*, 115, 105956.
- Licheng, W. (2011). Science & technology input and economic growth: An empirical analysis based on the three major coastal economic regions of China. *Energy Procedia*, 5, 1779–1783.
- Loose, V. W., Vargas, V. N., Warren, D. E., Starks, S. J., Brown, T. J., & Smith, B. J. (2010). *Economic and policy implications of pandemic influenza* (SAND2010-1910). Sandia National Laboratories.
- Maćkowiak, B. (2007). External shocks, U.S. monetary policy and macroeconomic fluctuations in emerging markets. *Journal of Monetary Economics*, 54(8), 2512–2520.
- Mbukanma, I., Rena, R., & Ani, K. J. (2019). The relationship between political stability and GDP growth: A comparative analysis of the BRICS nations. *Acta Universitatis Danubius. Economica*, 15(7), 18–29.

-
-
- McKibbin, W., & Fernando, R. (2023). The global economic impacts of the COVID-19 pandemic. *Economic Modelling*, 129, 106551.
- Miranda-Agrippino, S., & Rey, H. (2020). U.S. Monetary Policy and the Global Financial Cycle. *Review of Economic Studies*, 87(6), 2754–2776.
- Mobarez, O. M., & Eldeen, A. S. (2022). The influence of floating exchange rate on economic development in Egypt until 2022. *International Journal of Advanced Engineering and Business Sciences (IJAEBBS)*, 3(2), 1–15.
- Mundell, R. A. (1963). Capital mobility and stabilization policy under fixed and flexible exchange rates. *Canadian Journal of Economics and Political Science*, 29(4), 475–485
- Naleef, M., & Masih, M. (2018). Impact of political instability on economic growth, exchange rates and unemployment: Malaysian evidence. *INCEIF, Malaysia, Business School, Universiti Kuala Lumpur*. MPRA Paper No. 111652.
- Naoaj, M. S. (2023). From catastrophe to recovery: The impact of natural disasters on economic growth in developed and developing countries. *European Journal of Development Studies*, 3(2), 17–22.
- Owusu-Sekyere, E., Lunga, W., & Karuaihe, S. T. (2021). The impact of disasters on economic growth in selected Southern Africa development community countries. *Jàmbá: Journal of Disaster Risk Studies*, 13(1), Article a1081.
- Panwar, V., & Sen, S. (2019). Economic impact of natural disasters: An empirical re-examination. *Margin: The Journal of Applied Economic Research*, 13(1), 109–139.
- Raghavan, M., & Devadason, E. S. (2020). How resilient is ASEAN-5 to trade shocks? A comparison of regional and global shocks. *Global Journal of Emerging Market Economies*, 12(1), 93–115.
- Ramadan, O. (2009, June). *Egypt response to the global crises*. Ministry of Finance.
- Rey, H. (2015). *Dilemma Not Trilemma: The Global Financial Cycle and Monetary Policy Independence* (NBER Working Paper No. 21162). National Bureau of Economic Research.
- Rolim, L. N., Lima, G. T., & Troncoso Baltar, C. (2022). *The impact of international trade shocks on domestic output, income distribution, and inflation in an agent-based model*. Instituto de Economia – Universidade Estadual de Campinas (UNICAMP), Texto para Discussão No. 441.

-
-
- Ruiz Estrada, M. A., Koutronas, E., Park, D., Khan, A., & Tahir, M. (2023). The impact of COVID-19 on the economic performance of Wuhan, China (2019–2021). *Quality & Quantity*, 57(1), 847–862.
- Shen, Y., Gu, Z., Abeysinghe, T., & Shi, X. (2025). Revisiting the impact of oil price shocks on macroeconomic performance: An international perspective. *Economic Modelling*, 144, 106964.
- Smith, R. D., Keogh-Brown, M. R., & Barnett, T. (2011). Estimating the economic impact of pandemic influenza: An application of the computable general equilibrium model to the UK. *Social Science & Medicine*, 73(2), 235–244.
- Soluk, J. (2022). Organisations' Resources and External Shocks: Exploring Digital Innovation in Family Firms. *Industry and Innovation*, 29(6), 792–824.
- Todorov, I., Tanchev, S., & Yurukov, P. (2019). Impact of external shocks on Bulgaria's growth and cycle. *Balkans Journal of Emerging Trends in Social Sciences (JETSS)*, 2(2), 158–168.
- Wang, X., & Xu, L. (2021). The impact of technological innovation on economic growth: Evidence from China. In *Proceedings of the 2021 3rd International Conference on Economic Management and Cultural Industry (ICEMCI 2021)* (Vol. 203, pp. 1911–1916). Advances in Economics, Business and Management Research.
- Wickens, M. (2011). *Macroeconomic theory: A dynamic general equilibrium approach* (2nd ed.). Princeton University Press.
- World Bank. (2025). Data Bank: World Development Indicators. Retrieved April 1, 2025, from <https://databank.worldbank.org/source/world-development-indicators>
- World Bank. (2019). *Egypt economic monitor, July 2019*. World Bank Group. <https://openknowledge.worldbank.org/entities/publication/976c60d2-69d3-5535-921e-54661cb7529c>
- Ye, L., & Abe, M. (2012). *The impacts of natural disasters on global supply chains* (ARTNeT Working Paper Series No. 115). Asia-Pacific Research and Training Network on Trade (ARTNeT).
- Zhang, C., Shi, X., & Yu, D. (2018). The effect of global oil price shocks on China's precious metals market: A comparative analysis of gold and platinum. *Journal of Cleaner Production*, 186, 652–661.

Analyzing the Impact of External Shocks on Egypt's Economic Performance and Stability Indicators in Light of the Mundell–Fleming Model

Abstract:

Over the past four decades, the Egyptian economy has witnessed increasing openness to the global economy, rendering it more exposed to the effects of external shocks of various kinds. This study aims to analyze the impact of these shocks on Egypt's economic performance and stability indicators over the period (1980–2023), based on the Mundell–Fleming model, which illustrates the transmission of effects through three main channels: the goods and services market, the money market, and the balance of payments, within an open economy framework. The study focuses on four key indicators: economic growth, inflation rate, exchange rate, and trade balance. The findings reveal that negative shocks—such as financial crises, geopolitical conflicts, and pandemics—have adversely affected these indicators by slowing economic growth, accelerating inflation, devaluing the Egyptian pound, and widening the trade deficit. Conversely, some positive shocks—such as technological booms and global trade expansions—temporarily improved performance but failed to generate lasting structural transformation. The results also indicate that Egypt exhibits relative openness and greater exchange rate flexibility following the 2016 flotation of the pound. However, the effectiveness of economic policies remains constrained by central bank interventions and structural limitations, particularly on fiscal policy due to a narrow fiscal space and high public debt. Meanwhile, monetary policy has emerged as a more effective tool in a flexible exchange rate environment; this situation is largely in line with the Mundell–Fleming model's assumptions. The study concludes that enhancing economic policy effectiveness requires improving institutional environment quality, diversifying growth sources, reducing external dependence, and developing effective early warning mechanisms to support macroeconomic stability and sustainable long-term growth.

Keywords: External shocks, Economic performance and stability, Mundell–Fleming model, Egypt.